



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



السلطة التنفيذية في ظل تعديل

الدستور 2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبين:

عرامي فرحات

عمامرة العطرة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. فائزة جروني	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
أ.د بدر الدين شبل	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا و مقورا
B شريف وكواك	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

تشكرات

نتقدم بالشكر الجزيل الأستاذ الدكتور بدر الدين هبل
الذي منحنا من وقته الثمين، ولم يبخل علينا بنصحه وإرشاده و
توجيه .

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذة عفاف حنكة
على التدقيق والتصحيح اللغوي .

كما نتقدم بالشكر لكل موظفي و عمال مكتبة الحقوق
و على رأسهم مسؤول المكتبة السيد سمير مصباحي لما قدموه لنا
من تسهيلات و استقبال حسن.

الطالبيين: غرامي فرحات

عمامرة العطرة



أهدي عملي هذا إلى :

الوالدين الكريمين

إخوتي و أخواتي

من أكرمني الله بنعمة أن أكون عمتهم و خالتهم





أهدي عملي هذا :

إلى روح من علماني أبجديات هذه الحياة جدي (أحمد) و جدتي

(الزهرة) رحمهما الله

إلى روح والديا رحمهما الله

قوات القلبية والعين و فرحت الر ووج ند الحياة

أبنائي الأعزاء: إيمان، أسماء، هدى، أحمد، عماد حفظهم

الله



المخلص

السلطة التنفيذية هي سلطة من سلطات النظام السياسي، و هي الأقوى، تتكون من شقين، الشق الأول رئيس الجمهورية و الشق الثاني رئيس الحكومة الذي تغيرت تسميته إلى الوزير الأول ابتداء من التعديل الدستوري 2008 و عُزز في التعديل الأخير 2016.

و يمتاز رئيس الجمهورية فيها بمركز قوي جدا إكتسبه من خلال آلية انتخابه السرية و المباشرة، وهو حجر الزاوية و ركيزة النظام السياسي، وهو رئيس الجهاز التنفيذي فيه، و أصبحت مؤسسة الرئاسة أقوى مؤسسة دستورية في البلاد، يتمتع رئيسها بصلاحيات واسعة جدا في الظروف العادية و غير العادية، و كل هذا النفوذ و الهيمنة نجد الدستور حصانه و أعفاه من المسؤولية السياسية، و أقر له المسؤولية الجنائية الموقوفة التنفيذ إلى أجل غير مسمى.

أما الشق الثاني في السلطة التنفيذية فقد جرد من كل صلاحياته الدستورية، و أصبح أول وزير في حكومة الرئيس، و ما هو إلا منسق عمل الحكومة و منفذ مخطط العمل، وليس له حرية التصرف إلا بعد إذن رئيس الجمهورية، و برغم فقدانه للسلطة إلا أنه يتحمل المسؤولية السياسية أمام رئيس الجمهورية و البرلمان، و المسؤولية الجنائية عن الجنايات و الجنح التي يرتكبها أثناء أداء مهامه إلا أن هذه المسؤولية بقية موقوفة التنفيذ.

Abstract

The executive branch is one of the authorities of the political system and it is the strongest. The executive branch consists of two parts: the first part is the president and the second part is the head of government whose name has been changed to the prime minister from the constitutional amendment of 2008 and reinforced in the last amendment of 2016.

The President of the Republic has a very strong position gained by the mechanism of his secret and direct election. The President of the Republic is the head of the executive branch and he is the cornerstone and pillar of the political system. The presidency became the most powerful constitutional institution in the country and its president has very wide powers under ordinary and extraordinary circumstances. The constitution immunizes and exempts the President of the Republic from any political liability. However, the constitution granted the criminal liability but it is suspended indefinitely.

The second part of the executive branch is the prime minister. He is a minister in the government of the president. The prime minister is the coordinator of the government and the executor of the work plan. He is not allowed to produce any order without prior president's permission. The prime minister bears the political liability ahead the President of the Republic and the Parliament. As well as the criminal liability for the crimes and misdemeanors committed by him in the performance of his duties. However, this liability shall remain suspended.

مقدمة

إن مبدأ الفصل بين السلطات له مكانه مهمة، ويمكن في السهر على سير المؤسسات ومصالح إدارات الدولة و لصيانة الحريات من استبداد الحكم، ولهذا السبب لا تكون السلطة مركزة في يد هيئة واحدة فقط .

لهذا يجب أن تمارس كل سلطة وظيفتها الخاصة بها، إلا أن الواقع حاد عن هذا المبدأ وتفاوتت السلطة التنفيذية عن باقي السلطات و أصبحت هي المحور الأساسي و الركيزة القوية في الأنظمة السياسية، و أصبحت تؤدي دوراً رئيسياً في الحياة السياسية، و نجدة في الأنظمة السياسية المطبقة في دول مختلفة وهي :

النظام الرئاسي: يقوم هذا النظام على أحادية السلطة التنفيذية شكلاً و موضوعاً، فرئيس الدولة فيه منتخب من قبل الشعب، و يجمع بين صفة رئيس الدولة، ورئيس الحكومة فلا وجود لفكرة التمييز بين هذين المنصبين، فرئيس الدولة هو رئيس الجهاز التنفيذي و المسؤول عنه أمام الشعب .

النظام البرلماني: يقوم على ازدواجية السلطة التنفيذية، توزع فيه الصلاحيات بين رئيس الدولة كان ملكاً أو رئيس الجمهورية وهذا حسب طبيعة نظام الدولة (ملكي أو جمهوري)، ورئيس الحكومة أو الوزير الأول يمثلان رأسي السلطة التنفيذية، وكلا المنصبان مستقلان وظيفياً عن بعضهما البعض، و يمارسان صلاحيتهما وفق خصوصية النظام البرلماني .

وعرفت الجزائر كغيرها من الدول منذ الإستقلال مراحل مختلفة في تطور نظامها السياسي .

ففي دستور 1963 لم يعرف النظام السياسي أي ثنائية في السلطة التنفيذية، وقد نظم السلطة التنفيذية في المواد ما بين 39 و 59 .

أما دستور 1976 أُقتبس منصب الوزير الأول من الدستور الفرنسي 1958 الذي لم يَفْعَل في تلك المرحلة، وقد نظم السلطة التنفيذية تحت تسمية الوظيفة التنفيذية في المواد 104 إلى 105 .

بينما دستور 1989 قد نظم باب السلطة التنفيذية في الفصل الأول و خصص لها المواد ما بين 67 إلى 91 نص صراحة على ثنائية السلطة التنفيذية باستحداث منصب رئيس الحكومة .

وفي دستور 1996 : نظم السلطة التنفيذية في بابه ثاني وعدل ثلاث مرات سنة 2002 و في سنة 2008 و 2016 .

وقد شمل التعديل الدستوري لسنة 2008 تنظيم السلطة التنفيذية، وبترجع المؤسس الدستوري على مبدأ الازدواجية وتكريسه لمبدأ أحادية الجهاز التنفيذي، فألغى وظيفة رئيس الحكومة و عوضها بالوزير الأول، كما ألغيت هيئة مجلس الحكومة و أصبح للحكومة اجتماعات، وليس للوزير الأول صلاحية دستورية لرئاستها إلا بتفويض من رئيس الجمهورية، وللوزير الأول العودة إلى رئيس الجمهورية أثناء ممارسة صلاحياته المتمثلة في اتخاذ المراسيم التنفيذية وتوقيعها و التعيين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك، و احتفظ الوزير الأول بالصلاحيات التقنية و الإدارية، و أصبح بمثابة موظف سامي في الإدارة تابع لرئيس الجمهورية.

و أصبح الوزير الأول مكلفا بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بواسطة مخطط الحكومة يعده من أجل ذلك¹.

و أن المؤسس الدستوري قد كرس أحادية السلطة التنفيذية في التعديل الدستوري 2016، وجاء بكثير من المستجدات التي تتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية، أهمها إعادة تنظيم المركز القانوني لرئيس الجمهورية باعتباره أهم مؤسسة في السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى

¹ - قديم كيواني، السلطة التنظيمية في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون مؤسسات، كلية الحقوق 1، جامعة الجزائر ، 2011-2012 ، ص 5 .

الوزير الأول الذي تراجعت مكانته منذ التعديل الدستوري سنة 2008، و استبدال برنامج الحكومة بمخطط العمل².

أهمية الدراسة :

***الأهمية العلمية :** تكمن الأهمية العلمية للدراسة في معرفة مدى محافظة المؤسس الدستوري لتعديل الدستور 2016 على الأسس الدستورية و السياسية التي أعطت للسلطة التنفيذية مكانة مرموقة بين المؤسسات الأخرى .

و كذا دراسة نصوص المواد الدستورية الخاصة بسلطة التنفيذية و التعمق فيها لمعرفة القوة الدستورية للسلطة التنفيذية .

***الأهمية العملية :** تكمن الأهمية العملية للدراسة في كيفية تطبيق النصوص الدستورية و المتعلقة بالسلطة التنفيذية في واقع كيفية ترجمتها في خلق مؤسسات السلطة التنفيذية .

حيث لاحظنا أن المؤسس الدستوري تراجع عن مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، عزز مركز رئيس الجمهورية، بتشديد تفوق الشق الأول لسلطة التنفيذية، و ازدياد هيمنته أكثر مما هو منصوص عليه، و أصبحت مؤسسة الرئاسة أقوى مؤسسة دستورية في البلاد، ورئيسها هو الفاعل الأساسي في النظام السياسي .

و إفراغ منصب رئيس الحكومة من كل الصلاحيات، و تغير تسميته إلى الوزير الأول في حكومة رئيس الجمهورية .

² - عبد العالي حاحه و آمال يعيش تمام، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل تعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، كلية الحقوق و العلوم السياسية الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016، ص 75 .

أهداف الدراسة :

***الأهداف العلمية:** معرفة الإصلاحات الدستورية الجديدة التي جاء بها التعديل الأخير و مدى تعزيز مكانة السلطة التنفيذية، و مدى خلق آليات وأسس جديدة لممارسة السلطة التنفيذية، و محاولة إيجاد حلول لخلق توازن بين السلطة التنفيذية و التشريعية. معرفة مدى محافظة السلطة التنفيذية على مركزها في ظل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 .

معرفة قطبي السلطة التنفيذية و العلاقة بينهما، دور كل منهما في السلطة التنفيذية.

***الأهداف العملية :** إن المؤسس الدستوري يحاول يجدد مكانة السلطة التنفيذية من خلال تعديل الدستور، الذي يكون تقريبا قبل بداية عهدة رئاسية جديدة، هذا لمحافظة على تقاليد المتوارثة للنظام السياسي الجزائري.

و بعد إجراء عملية إسقاط المواد الدستورية المعدلة سنة 2016 على الواقع المعاش نصل إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر . .

إثراء بسيط للمكتبة الجامعية حول السلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 2016 .

أسباب اختيار الموضوع : هناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية فيما يخص الأسباب الذاتية تكمن في الرغبة في معرفة أحد جوانب النظام السياسي الجزائري و السلطة التنفيذية كأهم جانب من جوانب النظام السياسي في الجزائر أو هي العمود الفقري له، لما لها من أهمية، و خاصة في التحكم في دواليب الحكم، فلا بد من معرفة هذه السلطة و ما هما طرفيها و معرفة مركز كل طرف فيها .

كما أن هناك دافعا موضوعيا يتمثل في معرفة مدى فرض تطبيق النظام المتبع في الجزائر، هل هو برلماني من حيث أن الثنائية المعتمدة على مستوى السلطة التنفيذية و إن

كانت شكله بحتة، أو هو نظام رئاسي لما يتمتع به رئيس الجمهورية من مركز قانوني قوي وصلاحيات واسعة، أو هو نظام هجين بين النظامين السابقين .

الإشكالية : الإشكالية التي يطرحها موضوع الدراسة تدور حول السؤال المركزي التالي: **كيف نظم المؤسس الدستوري الجزائري السلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 2016 ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية فإنه يجب أن نجيب عن الأسئلة الفرعية الناجمة عنها والتي يمكن طرحها كالتالي:

- 1 - هل التعديلات التي جاء بها التعديل الدستوري 2016 ضرورية للسلطة التنفيذية ؟
- 2 - مما تتشكل السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري ؟
- 3 - هل المؤسسة الرئاسية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية هي التي تتولى مهام السلطة التنفيذية؟
- 4 - ما هي صلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري الأخير ؟
- 5 - هل الوزير الأول هو الطرف الثاني في تولي السلطة التنفيذية ؟
- 6 - ما هي صلاحيات الوزير الأول في ظل التعديل الدستوري الأخير ؟
- 7 - هل تركزت مكانة السلطة التنفيذية، بتقهقر مكانة الوزير الأول سواء بإضعافه أو تقييده بعدما كان الشق الثاني لسلطة التنفيذية؟
- 7 - ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين رئيس الجمهورية و الوزير الأول ؟
- 8 - هل رئيس الجمهورية مسؤول أمام البرلمان على أداء مهامه السياسية ؟
- 9 - هل يتحمل الوزير الأول المسؤولية المزدوجة أمام رئيس الجمهورية و البرلمان ؟
- 10 - هل سأل الوزير الأول جنائيا عن الأخطاء التي تصدر عنه أثناء أداء مهامه ؟
- 11 - ما مدى فاعلية أدوات الرقابة عن عمل الحكومة ؟

المنهج المتبع : منهج الدراسة المتبع فرضته طبيعة الدراسة من خلال العبور إلى منهج تحليل المضمون الذي يقوم على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى

حالة يمكن معها تقديم وصف و تفسير دقيقين للظاهرة محل البحث، و من ثم سيتم توظيفه في وصف وتحليل المواد الدستورية الواردة في السلطة التنفيذية، وتنظيمها، و طبيعة قطبي السلطة التنفيذية، و صلاحياتها و مسؤوليتها .

خطة الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية الناجمة عنها، ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى فصلين :

الفصل الأول يتناول ثنائية السلطة التنفيذية من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول رئيس الجمهورية، من خلال مطلبين: المطلب الأول: تناولنا فيه شروط ترشح انتخاب رئيس الجمهورية، و قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول شروط الترشح، و الفرع الثاني: انتخاب رئيس الجمهورية، و المطلب الثاني تناولنا فيه العهدة الرئاسية، و قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول مدة العهدة الرئاسية، و الفرع الثاني: نهاية العهدة الرئاسية .

المبحث الثاني يتناول الحكومة من خلال مطلبين: المطلب الأول: تعيين الوزير الأول و إنهاء مهامه، و قسمنا هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول: تعيين الوزير الأول و الفرع الثاني: إنهاء مهام الوزير الأول، و المطلب الثاني: تعيين أعضاء الحكومة و إنهاء مهامهم، وقسمنا هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول: تعيين أعضاء الحكومة و الفرع الثاني: إنهاء مهام أعضاء الحكومة.

الفصل الثاني يتناول صلاحيات السلطة التنفيذية من خلاله تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول صلاحيات رئيس الجمهورية من خلال مطلبين: المطلب الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف العادية، و المطلب الثاني: صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف غير العادية.

المبحث الثاني يتناول صلاحيات الوزير الأول ومسؤولياته من خلال مطلبين: المطلب الأول: صلاحيات الوزير الأول و المطلب الثاني: مسؤوليات الوزير الأول الذي قسمناه إلى فرعين: الفرع الأول: المسؤولية السياسية للوزير الأول، و الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للوزير الأول .

الفصل الأول

ثنائية السلطة التنفيذية

انتقلت الدولة الجزائرية من نظام الأحادية الذي استمر حوالي ثلاثين سنة من التجسيد إلى أن عاشت الجزائر الأزمة السياسية و الاجتماعية، و أقرت دستور 1989 كحل لهذه الأزمة.

و دخلت من خلاله الدولة إلى مرحلة التعددية السياسية، و بموجب هذا الدستور تم إعادة تنظيم المؤسسات .

عدل دستور 1989 بموجب دستور 1996 الذي نص على أن رئيس الجمهورية يقود السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس الحكومة، و عدل دستور 1996 مرتين : سنة 2008¹ وسنة 2016² لتكريس قيادة رئيس الجمهورية للسلطة التنفيذية .

ومن خلال الدستور يتضح لنا أن السلطة التنفيذية تتشكل من قطبين: رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة قبل تعديل 2008 و الوزير الأول بعد تعديل 2008 و كرسه في تعديل 2016 و سنحاول التعرض لهذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: رئيس الجمهورية

المبحث الثاني: الحكومة

¹ - القانون العضوي رقم 08-19 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1429 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2008، يتعلق بمشروع

القانون المتضمن التعديل الدستوري، منشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 63 صادرة بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008

² - القانون العضوي رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 06 مارس سنة 2016، يتضمن

التعديل الدستوري، منشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 14 صادرة بتاريخ 07 مارس سنة 2016

المبحث الأول رئيس الجمهورية

يعد رئيس الجمهورية أعلى سلطة في الهرم الإداري، وهو رئيس السلطة التنفيذية ويباشر سلطته الفعلية بنفسه بمقتضى الدستور، وهو محور النظام السياسي¹، وهو حامي الدستور.

و يظهر المركز الدستوري الحقيقي لرئيس الجمهورية من خلال آلية انتخابه، وشروط ترشحه وانتهاء مهامه، و تبقى مؤسسة رئاسة الجمهورية أقوى مؤسسة برئاسة السلطة التنفيذية، و الفاعل الأساسي في النظام السياسي، يعلو ويسمو كل السلطات في الدولة، و لا يمكن لأي جهاز إيقافه .

و سنعالج هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول : شروط ترشح انتخاب رئيس الجمهورية

المطلب الثاني : العهدة الرئاسية

¹ - وردة بلجاني، المسؤولية الدستورية لرئيس الدولة في النظامين السياسيين الجزائري و الأمريكي مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 10، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2015، ص 224

المطلب الأول

شروط ترشح انتخاب رئيس الجمهورية

يحدد الدستور و القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الشروط الواجب توافرها في المترشح لمنصب رئيس الجمهورية¹، وشدد المؤسس الدستوري و المشرع في تلك الشروط وهذا لأهمية منصب رئيس الجمهورية و مكانته في السلطة التنفيذية بصفة خاصة و النظام السياسي بصفة عامة، سنعالج هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الأول : شروط الترشح .

الفرع الثاني : انتخاب رئيس الجمهورية

الفرع الأول

شروط الترشح

جاء في نص المادة 87 من التعديل الدستوري 2016 مجموعة من الشروط التي

ينبغي توافرها في أي مواطن جزائري يريد الترشح لمنصب رئيس وهي :

- لم يتجنس بالجنسية الأجنبية.
- يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، و يثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب و الأم.
- يدين الإسلام .
- يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الانتخاب .
- يتمتع بكامل حقوقه السياسية و المدنية.
- يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط .
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشرة (10) سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح .
- يثبت مشاركته في الثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942

¹ - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة

التنفيذية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ج3، ص 17

- يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942 .

- يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه .
تحدد شروط أخرى بموجب القانون العضوي

وجاء في نص المادة 139 من القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات¹: " يتم التصريح بالترشح لرئاسة الجمهورية بإيداع طلب تسجيل لدى المجلس الدستوري مقابل تسليم وصل، يتضمن طلب الترشح إسم المعني و لقبه و توقيعه و مهنته و عنوانه. يرفق الطلب بملف يحتوي على الوثائق الآتية :

- 1 - نسخة كاملة من شهادة ميلاد المعني
- 2 - شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية للمعني .
- 3 - تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني أنه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ولم يسبق له التجنس بجنسية أخرى .
- 4 - تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني أنه يدين الإسلام .
- 5 - مستخرج رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية للمعني .
- 6 - صور شمسية حديثة للمعني .
- 7 - شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية لزوج المعني .
- 8 - شهادة طبية مسلمة للمعني من طرف أطباء محلفين .
- 9 - تصريح بالشرف يشهد على تمتع زوج المعني بالجنسية الجزائرية فقط .
- 10 - شهادة جنسية الجزائرية الأصلية لأب المعني .
- 11 - شهادة الجنسية الجزائرية لأم المعني .
- 12 - نسخة من بطاقة الناخب للمعني.

¹ - القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1937 الموافق لـ 05 غشت سنة 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، منشور في جريدة الرسمية رقم 50 صادرة بتاريخ 28 غشت 2016.

- 13 - تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني على الإقامة دون انقطاع بالجزائر مدة العشر (10) سنوات على الأقل التي تسبق مباشرة إيداع ترشحه .
- 14 - شهادة تثبت تأدية الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها بالنسبة للمولودين بعد عام 1949
- 15 - التوقيعات المنصوص عليها في المادة 142 من هذا القانون العضوي .
- 16 - تصريح علني للمعني بممتلكاته العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه .
- 17 - شهادة تثبت المشاركة في ثورة أول نوفمبر سنة 1954 للمترشحين المولودين قبل أول يوليو سنة 1942 .
- 18 - شهادة تثبت عدم تورط أبوي المترشح المولود بعد أول يوليو سنة 1942 في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر سنة 1954 .
- 19 - تعهد كتابي يوقعه المترشح يتضمن ما يأتي :
- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية في أبعادها: الثلاثة الإسلام، العربية و الأمازيغية لأغراض حزبية .
- الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة : الإسلام و العربية و الأمازيغية والعمل على ترقيتها .
- احترام مبادئ أول نوفمبر سنة 1954 و تجسيدها .
- احترام الدستور و القوانين المعمول بها و الالتزام بالامتنال لها .
- تكريس مبادئ السلم و المصالحة الوطنية .
- نبذ العنف كوسيلة للتعبير و/أو العمل السياسي و الوصول و/أو البقاء في السلطة و التنديد به .
- احترام الحريات الفردية والجماعية و احترام حقوق الإنسان .
- رفض الممارسات الاقطاعية و الجهوية و المحسوبية .
- توطيد الوحدة الوطنية .

- الحفاظ على السيادة الوطنية .
- التمسك بالديمقراطية في احترام القيم الوطنية .
- تبني التعددية السياسية .
- احترام التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري .
- الحفاظ على سلامة التراب الوطني .
- احترام مبادئ الجمهورية .

يجب أن يعكس برنامج المترشح المنصوص عليه في المادة 179 من هذا القانون العضوي مضمون هذا التعهد الكتابي "

و جاء في نص المادة 142 من نفس القانون العضوي المتعلق بالانتخابات " فضلا عن الشروط المحددة في المادة 87 من الدستور، و كذا أحكام هذا القانون العضوي يجب على المترشح أن يقدم :

إما قائمة تتضمن ستمائة (600) توقيع فردي لأعضاء منتخبين في مجالس شعبية بلدية أو ولائية أو برلمانية على الأقل ، وموزعه عبر 25 ولاية على الأقل .

و إما قائمة تتضمن ستين ألف (60.000) توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين في قائمة انتخابية و يجب أن تجمع عبر 25 ولاية على الأقل، ينبغي ألا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن 1500 توقيع¹.

و تدون هذه التوقيعات في مطبوع فردي مصادق عليه لدى ضابط عمومي و تودع هذه المطبوعات لدى المجلس الدستوري في نفس الوقت الذي يودع فيه ملف الترشح، موضوع المادة 139 من هذا القانون العضوي، تحدد كليات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم " .

¹ - محمد نعروره، قانون الانتخابات، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2016-2017، ص 25

و بتفحص المادة 87 من التعديل الدستوري 2016 :

التمتع بالجنسية الجزائرية فقط : لقد شدد المشرع في هذا الشرط خلافا لما نصت عليه المادة 73 من دستور 1996، و خاصة ما جاء في التعديل الدستوري 2016 في نص المادة 87، حيث اشترط في الفقرة الأولى من المادة : " أنه لم يتجنس بجنسية أجنبية "، و شدد على أن يثبت الجنسية الأصلية للأب و الأم، و كذلك أن يثبت زوجه يتمتع بالجنسية الأصلية الجزائرية الأصلية فقط .

وهذا التشدد يرجع لأهمية منصب رئيس الجمهورية وعظم مسؤولياته، و ما يتمتع به من صلاحيات واسعة، لهذا يكون أكثر ارتباط و تمسكا بالوطن و الأمة و مصالحها، وكذلك الوالدين لما يكون لهما تأثير على ابنيهما في الصغر، وكذلك الزوجة لما يكون لها التأثير في شخصية الزوج، ولابد أن تكون روابط المترشح لرئاسة الجمهورية قوية و متينة، ويشعر دائما بأنه جزء من الشعب الجزائري، و مرتبط بالوطن موضوعيا و نفسيا عن اقتناع و ليس مصلحة² .

أن يدين بالإسلام : جاء في المادة 02 من الدساتير المتعاقبة 1976، 1996 : أن الإسلام دين الدولة، فهذا يعني منطقيا أن المرشح للرئاسة يجب أن يكون مسلما .

شرط السن : أن يبلغ المترشح 40 سنة كاملة يوم الانتخاب وهي سن الحكم و العقل .

الشرط المتعلق بالموقف من ثورة نوفمبر: ألزم الدستور كل مرشح لتولي منصب الرئاسة أن يستوفي شرطين يتعلقان بالموقف من الثورة نوفمبر 1954، أحدهما يخص المترشح و الثاني يخص أبويه³ .

² - سعيد بوشعير، مرجع السابق، ص 18

³ - منيره بلوغي، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016 و أثره على النظام السياسي، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع : القانون العام تخصص: قانون دستوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مذكرة، غير منشورة، 2013-2014، ص 42

التصريح بممتلكات المترشح : و تشمل الممتلكات العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه .

الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخابات: جاء في آخر فقرة من المادة 87 من التعديل الدستوري 2016 والتي تحدد شروطا أخرى بموجب القانون العضوي، وجاءت المادة 139 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات تنص على شروط الترشح المذكورة في الأعلى.

وجاء شرط التوقيعات التي لا بد أن يقدمها المترشح للرئاسة، كما جاء في نص المادة 142 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات .

- برنامج المترشح : يلتزم المترشح بأن يكون برنامجه مقيداً بالشروط التي تعهد بها المترشح في تعهده الكتابي الذي وقعه ضمن وثائق الملف وفق ما نصت عليه المادة 139 فقرة 19 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات .

يجمع ملف الترشح في ظرف 45 يوما، كما جاء في المادة 140 من نفس القانون العضوي و التي جاء فيها: " يودع التصريح بالترشح في ظرف الخمسة و الأربعين (45) يوما على الأكثر الموالية لنشر المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة " .

وبعد إيداع الملف على مستوى المجلس الدستوري مقابل وصل يسلم للمترشح، يتم دراسة صحة الملف على مستوى المجلس الدستوري و إصدار قرار في أجل أقصاه 10 أيام كاملة من تاريخ إيداع التصريح بالترشح. يبلغ قرار المجلس الدستوري إلى المعني فور صدوره، و ينشر القرار في الجريدة الرسمية⁴.

إن المشرع وضع نصوصا تحكم المترشح فيما بعد الترشح، حيث منع المترشح بعد إيداع الترشح من الانسحاب إراديا، و هذا ما نصت عليه المادة 103 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016: " عندما ينال ترشيح للانتخابات الرئاسية موافقة المجلس الدستوري، لا

⁴ - أنظر إلى المادة 141 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات

يمكن سحبه إلا في حالة حصول مانع خطير يثبتته المجلس الدستوري قانونا أو في حالة وفاة المترشح المعني "

لا يقبل و لا يعتد بانسحاب المترشح بعد موافقة المجلس الدستوري على الترشيحات إلا في حالة حصول مانع خطير يثبتته المجلس الدستوري قانونا، أما في حالة وفاة المترشح المعني، يمنح أجل آخر لتقديم مترشح جديد، و لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل الشهر السابق لتاريخ الاقتراع⁵.

و في حالة وفاة المترشح أو حدوث مانع خطير له، بعد موافقة المجلس الدستوري على قائمة المترشحين و نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، يتم تأجيل الإقتراع لمدة أقصاها خمسة عشر (15) يوما .

*في حالة انسحاب المترشح في الدور الثاني من الانتخابات، نصت المادة 103 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016: " عند انسحاب أحد المترشحين للدور الثاني تستمر العملية الانتخابية دون أخذ هذا الانسحاب في الحسبان .

بنفس مضمون المادة الدستورية السالفة الذكر جاء مضمون المادة 146 من القانون العضوي 10-16 المتعلق بالانتخابات في حالة انسحاب أحد المترشحين الاثنين في الدور الثاني تستمر العملية الانتخابية إلى غاية نهايتها، دون الاعتداد بانسحاب المترشح .

*حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرضه لمانع شرعي⁶، نصت على ذلك المادة 103 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2016: " في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرضه لمانع شرعي، يعلن المجلس الدستوري وجوب القيام بكل العمليات الانتخابية من جديد، و يمدد في هذه الحالة آجال تنظيم انتخابات جديدة لمدة أقصاها ستون (60) يوما .

⁵ - أنظر 144 من القانون العضوي 10-16 المتعلق بالانتخابات

⁶ - محمد نعرورة، المرجع السابق، ص 30

و عند تطبيق أحكام هذه المادة يظل رئيس الجمهورية السارية عهده أو من يتولى وظيفة رئيس الدولة في منصبه حتى أداء رئيس الجمهورية اليمين، يحدد القانون العضوي للانتخابات شروط و كفاءات تطبيق هذه الأحكام".

وجاءت المادة 146 فقرة 3 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات بنفس مضمون المادة الدستورية التي جاء في مضمونها في حالة وفاة أو حدوث مانع شرعي لأي من المترشحين الاثنين للدور الثاني، يعلن المجلس الدستوري وجوب القيام بكل العمليات الانتخابية من جديد و في هذه الحالة يمدد المجلس الدستوري آجال تنظيم الانتخابات الجديدة لمدة أقصاها ستون (60) يوما⁷.

الفرع الثاني

انتخاب رئيس الجمهورية

تنص المادة 85 من التعديل الدستوري 2016 " ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري.

يتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها و يحدد القانون العضوي الكفاءات الأخرى للانتخابات الرئاسية " .

وإن طريقة الانتخاب المباشر و السري من الشعب دون أي واسطة، تنتج سلطة قوية لمرجعيتها الشعبية، لأن الشعب هو صاحب السلطة و السيادة الأصلية، وهذه المرجعية تخول لرئيس الجمهورية أن يظهر بمظهر ممثل الأمة جمعا⁸ .

و أحال الدستور بقية الكفاءات الأخرى لانتخاب رئيس الجمهورية للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، و جاء في نص المادة 137 من القانون العضوي 16-10 المتعلق

⁷ - أنظر المادة 103 من التعديل الدستوري 2016

⁸ - محمد فقير، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري و المصري - دراسة مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع قانون عام، تخصص إدارة و مالية، كلية الحقوق-بوداوا، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مذكرة غير منشورة، بدون سنة، ص 17.

بالانتخابات " يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها " .

يتم الفوز في الانتخابات الرئاسية بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها .

إذا تحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية من الأصوات في الدور الأول يعلن عن فوزه بمنصب رئيس الجمهورية، وبتالي لا نمر إلى الدور الثاني .
أما إذا لم يتحصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين في الدور الأول، يكون هناك الدور الثاني⁹ .

تجري الانتخابات الرئاسية في ظرف الثلاثين (30) يوما السابقة لانقضاء عهدة رئيس الجمهورية¹⁰، ويسبق ذلك استدعاء الهيئة الناجبة، تستدعي الهيئة الانتخابية بموجب مرسوم رئاسي في ظرف تسعين (90) يوما قبل تاريخ الاقتراع مع مراعاة أحكام المادة 102 من الدستور¹¹.

ولم يحدد المشرع في القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات آجال إجراء انتخابات الرئاسية، واستدعاء الهيئة الناجبة في حالة التصريح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، كما فعل في القانون العضوي 12-01 المتعلق بالانتخابات في مادة 133 فقرة 2 .

ويعلن المجلس الدستوري النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في مدة أقصاها عشرة (10) أيام اعتبارا من تاريخ استلامه محاضر اللجان الانتخابية الولائية و اللجان الانتخابية للمقيمين بالخارج، وهذا ما نصت عليه المادة 148 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات .

⁹ - أنظر المادة 146 فقرة 1 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات

¹⁰ - أنظر المادة 135 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات

¹¹ - أنظر المادة 136 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بالانتخابات

يؤدي المرشح الفائز برئاسة الجمهورية اليمين أمام الشعب بحضور الهيئات العليا للبلاد خلال الأسبوع الموالي للانتخابات¹².

قبل كل عملية انتخابية تسبقها حملة انتخابية مفتوحة قبل خمسة وعشرين (25) يوما من تاريخ الاقتراع، و تنتهي قبل ثلاثة (3) أيام من تاريخ الاقتراع، و إذا أجري دور ثان للاقتراع فإن الحملة الانتخابية للدور الثاني تبدأ قبل اثني عشر (12) يوما من تاريخ الاقتراع و تنتهي قبل يومين (02) من تاريخ الاقتراع¹³.

هذه الحملة يقدم فيها كل مترشح برنامجا للناخبين من خلال وسائل الإعلام التلفزية و الإذاعية و الجرائد العمومية بشكل عادل، إلى جانب تنظيم تجمعات و مهرجانات انتخابية بتسهيلات من الدولة¹⁴.

قيد المشرع المترشحين بعدة ضوابط قانونية نص عليها القانون العضوي 10-16 المتعلق بالانتخابات في بابه السادس، الفصل الأول تحت عنوان الحملة الانتخابية .

حيث منعه من استعمال اللغات الأجنبية في الحملة الانتخابية، وكذلك منع استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي العمومي أو الخاص أو المؤسسات أو الهيئات العمومية، ومنعه من استعمال الأماكن المخصصة للعبادة والتعليم و التكوين و أن يمنع المترشح عن كل سلوك أو موقف أو عمل غير مشروع أو مهين أو شائن أو لا أخلاقي، و يحضر عليه الاستعمال السيئ لرموز الدولة¹⁵.

وللتسهيل على المترشحين إجراء الحملة من الناحية المادية، نص القانون العضوي 10-16 المتعلق بالانتخابات على العديد من التسهيلات المادية، في مقابل التزامات منهم بعدم تقبل تمويل أجنبي للحملة الانتخابية، وعدم تجاوز نفقات الحملة الانتخابية المحددة في القانون العضوي 10-16 المتعلق بالانتخابات .

¹² - أنظر المادة 89 من التعديل الدستوري 2016

¹³ - أنظر 173 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

¹⁴ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 31

¹⁵ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 69

المطلب الثاني

العهد الرئاسية

عرفتها الأستاذة سعاد بن سرية " تلك الفترة التي يقضيها رئيس الجمهورية على مقعد رئاسة الدولة ... "، يعد افتتاح و تدشين العهد الرئاسية بمثابة إجراء رسمي لمباشرة رئيس الجمهورية لوظيفته السامية، وهذا عند أدائه اليمين الدستورية، وقتها يبدأ جريان حساب المدة المقررة له دستوريا، لممارسة المهمة المسندة إليه¹⁶، و سنعالج هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول : مدة العهد الرئاسية.

الفرع الثاني : نهاية العهد الرئاسية.

الفرع أول

مدة العهد الرئاسية

حددت جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور 1963 إلى آخر تعديل دستوري 2016 مدة العهد الرئاسية، فحددت في دستور 1963 بخمس سنوات في المادة 39 منه، غير أن هذا الدستور لم يبين ما إذا كان بالإمكان إعادة ترشيح ممثل الحزب مرة أخرى للرئاسة . أما دستور 1976 نص صراحة على إمكانية إعادة انتخاب رئيس الجمهورية على أن تكون مدة العهد 06 سنوات، ثم خفضت إلى 05 سنوات بموجب تعديل 07 جويلية 1979¹⁷ .

أما دستور 1989، لم يأتي بجديد يذكر فيما يخص إمكانية تجديد العهد الرئاسية من عدمها، ومن هنا يكون قد كرس نفس قاعدة الدستور السابق من خلال نص المادة 71: " مدة العهد الرئاسية خمس سنوات (5) سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية"¹⁸ .

¹⁶ - مياسة بلطرش، تنظيم العهد الرئاسية في الأنظمة الدستورية المقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام،

كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة -، مذكرة غير منشورة، 2011-2012، ص 6 و 20

¹⁷ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 35

¹⁸ - سعاد بن سرية، مركز رئيس الجمهورية في تعديل 2008، دار بلقيس، الجزائر، 2010، ص 88

وقد حاول المؤسس الدستوري من خلال دستور 1996 تسجيل نقله نوعية و فريدة من نوعها، بتحديد و حصر العهدة الرئاسية في مرتين متتاليتين فقط من خلال نص المادة 74: " مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة "، لكن عدل نص هذه المادة في التعديل الدستوري 2008 الذي مس تعديل المادة في فقرتها الثانية، التي تم بموجبها فتح العهدة الرئاسية، و أعاد المؤسس الدستوري تكريس القاعدة السابقة لدساتير السابقة¹⁹.

ولقد تراجع المؤسس الدستوري عن قاعدة فتح العهدة الرئاسية، و أغلقها في التعديل الدستوري 2016، و حددت المادة 88 من التعديل الدستوري 2016، و حددت مدة العهدة الرئاسية بخمس سنوات و يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط، و جعلها ضمن قائمة المحظورات التي لا يمكن أن يمسه أي تعديل دستوري و ذلك في نص المادة 212 فقرة 08: " إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط ".

ويعتبر غلق العهدة الرئاسية مطلباً سياسياً بامتياز، توافقت عليه أغلب التشكيلات السياسية بمناسبة إجراء المشاورات التي قامت بها الرئاسة في هذا المجال، و يعتبر هذا رجوعاً لدستور 1996 الذي جاء بهذا المبدأ²⁰.

الفرع الثاني

انتهاء العهد الرئاسية

عادة ما ينتهي سريان العهدة الرئاسية بوصول الأمد الشرعي لها²¹، أي انتهاء مدة المهمة الرئاسية (5) سنوات. فإنها في بعض الأحيان قد لا تكون كذلك، و تنقطع مدتها قبل أوانها، إما أن يكون بصوره عنيفة خارج الإطار الدستوري كالانقلاب العسكري و العصيان

¹⁹ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 89

²⁰ - عبد العالي حاحه و آمال يعيش تمام، المرجع السابق، ص 77

²¹ - مايسه بلطرش، المرجع السابق، ص 83

المدني أو وفق ما يقرره الدستور بالوفاة أو الاستقالة، و تأخذ الاستقالة شكلين أساسيين هما:

*الاستقالة الوجوبية (بقوة القانون): تتحقق الاستقالة الوجوبية إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير و مزمن و تأكيده بكل الوسائل الملزمة²². في هذه الحالة يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، بعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع .

يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء، و يكلف رئيس مجلس الأمة بتولي رئاسة الدولة بالنيابة لمدة أقصاها 45 يوما .

و في حالة استمرار المانع بعد انقضاء 45 يوما، يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا و في هذه الحالة يجتمع المجلس الدستوري وجوبا من جديد و يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، و يجتمع البرلمان وجوبا، و يتولى بعدها رئيس مجلس الأمة مهما رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية²³

*الاستقالة الإرادية: يحق لرئيس الجمهورية أن يقدم استقالته بإرادته، وقد عرفت التطبيق العملي لها خلال دستور 1989، و أحدثت أزمة الفراغ الدستوري الذي حدث سنة 1992، وأحدثت أزمة الفراغ الدستوري الذي حدث سنة 1992، حيث تمثل هذه الحالة الفريدة من نوعها في النظام الدستوري الجزائري التي تضرب لنا مثلا حول غياب التأطير الدستوري لحالة الشغور، وقد جرت الأمور كما يلي²⁴ :

- تاريخ 11 جانفي 1992 اجتمع الرئيس " الشاذلي بن جديد "بأعضاء المجلس الدستوري وقدم استقالته من منصب رئيس الجمهورية.

²² - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 37

²³ - عبد العالي حاحه و آمال يعيش تمام، المرجع السابق، ص 77

²⁴ - منيره بلوغي، المرجع السابق، ص 98

- قيام السيد " عبد المالك حبيلس "رئيس المجلس الدستوري بالإعلان رسميا عن استقالة رئيس الجمهورية.
 - بدوره قام رئيس الحكومة آنذاك " أحمد غزالي "في ساعة متأخرة من الليل بالإعلان عن استقالة رئيس الجمهورية²⁵.
- و لقد عالج المؤسس الدستوري هذه الحالة و ملء الفراغ الدستوري، ونصت على ذلك المادة 102 الفقرة 7 " و إذا أقرنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، و يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة .
- يظطلع رئيس الدولة المعين، حسب الشروط المبينه أعلاه، بمهمة رئيس الدولة طبقا للشروط المحددة في الفقرات السابقة في المادة 104 من الدستور، و لا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية ".
- حالة الحرب : جاء في المادة 110 من التعديل الدستوري 216 فقرة 2 و 3 منها:
- " و إذا انتهت المدة الرئاسية لرئيس الجمهورية تمدد وجوبا إلى غاية نهاية الحرب " .
- وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو حدوث أي مانع آخر له، يخول رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا للدولة، كل الصلاحيات التي تستوجبها حالة الحرب، حسب الشروط نفسها التي تسري على رئيس الجمهورية .
- في حالة اقتران شغور رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الأمة، يتولى رئيس المجلس الدستوري وظائف رئيس الدولة حسب الشروط المبينه سابقا " .
- في حالة تحريك المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية سببا في إنهاء العهدة الرئاسية: حتى و إن كان هذا الإجراء مجرد شكلية دستورية لا تتوافر على ضمانات حقيقة تكفل تطبيقها، لكنها وبحكم الواقع الدستوري ضرورة لا مفر منها²⁶ .

²⁵ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 98

²⁶ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 67

المبحث الثاني

الحكومة

وإن الحكومة قبل تعديل 2008 بوصفها مؤسسة لها كيان دستوري أي أن الدستور جعل لها إطار تنظيمي تعمل ضمنه وهو مجلس الحكومة المنفصل عن مجلس الوزراء، غير أن التعديل الدستوري لسنة 2008 قد شمل تنظيم السلطة التنفيذية، فألغى وظيفة رئيس الحكومة و عوضها بالوزير الأول، و أصبح الوزير الأول بصلاحيات تقنية و إدارية و هو بمثابة موظف سامي في الإدارة تابع لرئيس الجمهورية، و حافظ التعديل الدستوري 2016 تقريبا على نفس تعديلات دستور 2008 بل زاد من تعزيز مركز رئيس الجمهورية.

و ذلك من شأنه قلب كل الموازين داخل السلطة التنفيذية، سواء المتعلقة برئيس الجمهورية أو الوزير الأول، و مما لاشك فيه أن يصب مثل هذا التعديل في صالح رئيس الجمهورية من خلال علاقته بالجهاز الحكومي و التعرض إلى التأثير العضوي الذي يمارسه على الوزير الأول و كذا أعضاء الطاقم الحكومي، سواء عن طريق التعيين أو إنهاء مهامهم²⁷. و سنعالج هذا المبحث من خلال مطلبين

المطلب الأول : تعيين الوزير الأول و إنهاء مهامه

المطلب الثاني : تعيين أعضاء الحكومة و إنهاء مهامهم

²⁷ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 110

المطلب الأول

تعيين الوزير الأول و إنهاء مهامه

تداولت تسمية رئيس الحكومة و الوزير الأول في النظام السياسي الجزائري منذ أول دستور سنة 1963، إلا أن لقب رئيس الحكومة هو أوسع و أشمل من لقب الوزير الأول²⁸، لتمتعه بصلاحيات كاملة كشق ثاني من السلطة التنفيذية، إلا أن المؤسس الدستوري تولى عن هذا اللقب و استبداله بلقب الوزير الأول و هذا في التعديل الدستوري 2008 و عززه في التعديل الأخير 2016، أما الوزير الأول الذي له صفة أول وزير في الحكومة تنحصر مهمته الأساسية رئيس الجمهورية، مما جعل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري تتميز بالطابع الرئاسي كإطار يضطلع فيه رئيس الجمهورية بنوعين من الوظائف رئاسة الدولة و رئاسة الحكومة²⁹.

و سنعالج هذا المطلب في فرعين:

الفرع الأول : تعيين الوزير الأول.

الفرع الثاني : بإنهاء مهام الوزير الأول .

الفرع الأول

تعيين الوزير الأول

تنص المادتان 74 فقرة 5 من دستور 1989 و المادة 77 فقرة 5 من دستور 1996 على أن رئيس الجمهورية " يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه "، ونصت المادة 91 فقرة 5 من التعديل الدستوري 2016 " يضطلع رئيس الجمهورية بالاضافة إلى السلطات التي تخوله إياه صراحة أحكام أخرى من الدستور بالسلطات و الصلاحيات الآتية :

- يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، و ينهي مهامه "

²⁸ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 382

²⁹ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 129

من خلال تلك المواد نجد أن رئيس الجمهورية يتمتع بحرية مطلقة في اختيار الشخصية السياسية التي يراها مناسبة لشغل هذه الوظيفة بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية³⁰، وحتى وإن أقر التعديل الدستوري 2016 في المادة 91 فقرة 5 "... بعد استشارة الأغلبية البرلمانية ..." وهذه الاستشارة غير ملزمة للرئيس الجمهورية فترك له الصلاحية الكاملة لاختيار الوزير الأول، وقد يكون من خارج الأغلبية البرلمانية.

عندما يمارس رئيس الجمهورية هذا الاختيار فإنه يتمتع بسلطة مطلقة لا تخضع لأي ضغوط أو قيود أو اعتبارات، غير تلك المتعلقة بالصفات الشخصية التي يمتاز بها المرشح، و التزامه بأفكار رئيس الجمهورية و اختياراته ومن أهم تلك الصفات الشخصية التي على الرئيس أن يراعيها لاستمرار بقاء الحكومة قائمة لدى تعيين الوزير الأول :

أ - **الكفاءة:** لابد أن يكون للوزير الأول مؤهلات علمية و عملية، حيث أن شهادة الجامعية وحدها لا تكفي لتولي هذا المنصب، فلابد أن تكون له خبرة في تسيير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية³¹، ولابد أن يكون له قدره على مواجهة المشاكل و إيجاد الحلول اللازمة لذلك لابد أن يكون ذا خبره ميدانية.

ب - **السمعة:** يشترط السمعة الطيبة لمن يتولى هذا المنصب³² حتى يكون محل ترحيب و استحسان من قبل الأغلبية، لأنه سيكون في مواجهة الجميع (الشعب، الرئيس، المعارضة، الموالين) .

ج - **الانتماء السياسي:** إن الدساتير المتعاقبة لم يرد فيها أي نص يلزم رئيس الجمهورية بتعيين الوزير الأول من الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية، و حتى في التعديل الدستوري 2016 في مادة 91 فقرة 5 لم تكن بصيغة الوجوب، أي على رئيس

³⁰ - محمد بورايو، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، جوان 2012، ص 75.

³¹ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 46

³² - سعاد رابح، المرجع السابق، ص 19

الجمهورية أن يستشير الأغلبية البرلمانية في شخص الوزير الأول المراد تعيينه، و له الحرية المطلقة بالأخذ برأيهم من عدمه .

على أن التعيين يعود لرئيس الجمهورية وحده دون أن يتجاهل الأغلبية البرلمانية باستشارتهم، وهذا لتتجنب عدم مصادقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة (مخطط العمل)، و هو مما يؤدي بالوزير الأول إلى تقديم استقالته و بتالي استقالة الحكومة³³، عندها يعين رئيس الجمهورية من جديد وزيرا أولا حسب الكيفيات نفسها طبقا للفقرة الثانية من المادة نفسها، و إذا لم يصادق المجلس الشعبي الوطني عن مخطط عمل الحكومة الجديدة ينحل وجوبا³⁴ .

تسيير الحكومة القائمة في تسيير الشؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني و ذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر³⁵

الفرع الثاني

انتهاء مهام الوزير الأول

إن انتهاء مهام الوزير الأول له عدة حالات منها :

-انتهاء مهامه بواسطة السلطة دستورية مخوله لرئيس الجمهورية في مقابل سلطة تعيينه³⁶ .

- حالة الاستقالة الوجوبية .

- حالة الاستقالة الإدارية .

- حالة الإقالة .

- حالة الوفاة .

³³ - أنظر المادة 95 من التعديل الدستوري 2016

³⁴ - أنظر المادة 96 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

³⁵ - أنظر المادة 96 فقره 2 من التعديل الدستوري 2016

³⁶ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 395

الاستقالة الوجوبية :

* الاستقالة بسبب عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة (مخطط عمل الحكومة) : إن التصويت على برنامج الحكومة (مخطط عمل الحكومة) من قبل المجلس الشعبي الوطني ضروري لاطفاء الشرعية على الحكومة و مخطط عملها، فإن لم يتحقق هذا التصويت فعلى الوزير الأول تقديم استقالته لرئيس الجمهورية وجوبا³⁷.

* الاستقالة بسبب التصويت على لائحة متلمس الرقابة³⁸: إذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتصق الرقابة بأغلبية (3/2) النواب، يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية³⁹.

* الاستقالة بسبب الترشح للانتخابات الرئاسية: يستقبل الوزير الأول وجوبا إذا ترشح لرئاسة الجمهورية، و يمارس وظيفته عندها أحد أعضاء الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة، طبقا لنص المادة 104 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016.

* استقالة رئيس الوزراء عقب الانتخابات التشريعية و الرئاسية وهي نوع من الاستقالة اللبقة و التي يعطي للرئيس الحرية لتشكيل الحكومة باختياره⁴⁰

الاستقالة الإدارية: تكون هذه الاستقالة بمحض إرادة الوزير الأول، وهذا ما جاء في نص المادة 100 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن الوزير الأول أن يقدم استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية" .

عرفت حكومة أحمد بن بيتور هذه الوضعية حيث وجه رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في عدة مناسبات انتقادات لرئيس الحكومة آنذاك، و اعتبره مجرد سكرتير أو وزير مكلف بالسهر على تنفيذ برامج الرئيس دون صلاحيات، والتي أثرت على هيئته

37 - أنظر المادة 95 من التعديل الدستوري 2016

38 - محمد فقير، المرجع السابق، ص 55

39 - أنظر المادة 155 من التعديل الدستوري 2016

40 - محمد فقير، المرجع السابق، ص 55

أمام الرأي العام، بتعدي صارخ عن اختصاصاته فاستعمل حقه الدستوري وقدم استقالته لرئيس الجمهورية و قبل رئيس الجمهورية الاستقالة فوراً⁴¹

الإقالة: نصت المادة 91 فقرة 5 من التعديل الدستوري 2016: " يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، و ينهي مهامه ".

ينهي مهامه أي يقله بدون قيد أو شرط، و الاستثناء هو ما جاء في نص المادة 104 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016: " لا يمكن أن تقال أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول مانع لرئيس الجمهورية، أو وفاته، أو استقالته، حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه ".

و مثال ذلك إقالة السيد قاصدي مرباح و السيد علي بن فليس، قد انتقد قاصدي مرباح طريقة إنهاء مهامه من طرف رئيس الجمهورية بدعوى مخالفة النص الدستوري ذاته، و الذي يقتضي تدخل المجلس الشعبي بسحب الثقة من الحكومة حتى يُقدم الرئيس استقالته إلى رئيس الجمهورية، وذلك لأن المجلس الشعبي الوطني قد منح الثقة سابقاً لهذه الحكومة أثناء تقديم برنامجها أمامه، بذلك تكون استقالة الحكومة بطريقة دستورية في ظل الشرعية الدستورية، في حين أكد علي بن فليس أن قرار إنهاء مهامه من طرف رئيس الجمهورية كان قرار سيادياً، لكنه في مقابل صرح أنه لم يستقيل من منصبه بل أنه كان مرغماً على الاستقالة⁴²

الوفاة: لم يتكلم عنها المؤسس الدستوري في أي دستور، و طبعاً فإن وفاته تنهي مهامه، وبتالي فإن رئيس الجمهورية سوف يصدر مرسوماً بانتهاء مهام الوزير الأول بسبب الوفاة .

41 - محمد فقير، المرجع السابق، ص ص 56-57

42 - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 125

المطلب الثاني

تعيين أعضاء الحكومة و إنهاء مهامهم

تتألف الحكومة من أعضاء الذين يحملون لقب وزراء ويتم تكليف كل واحد منهم على رأس وزارة، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية الذي ينفرد بالسلطة المطلقة في تعيينهم و إنهاء مهام و هذا دون قيد أو شرط ، سنعالج هذا المطلب في فرعين:

الفرع الأول : تعيين أعضاء الحكومة

الفرع الثاني : إنهاء مهامهم .

الفرع الأول

تعيين أعضاء الحكومة

لم ينص الدستور على قواعد محددة تضبط كيفية تشكيل الحكومة و تنظيمها فنصت المادة 93 فقرة 01 من التعديل الدستوري 2016: " يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول"⁴³

إن الوزير الأول لا يملك سلطة التقرير، و إنما يستشار فقط، وهذه الاستشارة غير ملزمة لرئيس الجمهورية، وعلى هذا الأساس فإن رئيس الجمهورية هو الذي يحدد القائمة النهائية للحكومة و أعضائها، كما نجد أن المادة 91 فقرة 2،3 من التعديل الدستوري 2016 تستثني من قاعدة استشارة الوزير الأول، مجال الدفاع و الخارجية .

إن الشروط المطلوبة في الوزراء لن تخرج عن الشروط العامة و العادية، من جنسية و سن و تمتع بالحقوق المدنية و السياسية، أما بشأن مسألة الاختصاص فقد أجمعت دراسات علم الإدارة أنه لا يشترط في الوزير أن يكون فنيا أو خبيرا في الأعمال المنوطة بوزارته، لأن عمل الوزير ليس فنيا بل هو عمل سياسي و إداري، و هذا ما أكدته الممارسة العملية، نجد أن نفس الوزير يمكن أن يتولى أمر عدة وزارات مختلفة⁴⁴ .

⁴³ - محمد بورايو، المرجع نفسه، ص 76

⁴⁴ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 59

يصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيين أعضاء الحكومة⁴⁵، يتضح بذلك أن اختيار أعضاء الحكومة و تعيينهم هو اختصاص يتمتع به رئيس الجمهورية بشكل مطلق، يخضع لإرادته المنفردة و لا يتقاسمه مع أي جهة أخرى مهما كانت مكانتها في النظام الدستوري الجزائري، و أن رئيس الجمهورية يمارس هذا الاختصاص بدون قيود أو شروط، بحكم أن الدستور منحه ذلك⁴⁶

الفرع الثاني

انتهاء مهام أعضاء الحكومة

إن مسؤولية الحكومة هي مسؤولية جماعية أمام البرلمان، و أن الدستور لا يتضمن المسؤولية الفردية لعضو الحكومة أمام البرلمان، و إنتقل الإختصاص في هذا الشأن إلى رئيس الجمهورية بهذا الشأن بإصدار مرسوم رئاسي⁴⁷.

ترتبا إلى ما سبق بالإضافة للوفاة تنتهي مهام أعضاء الحكومة بالاستقالة أو الإقالة **الإقالة :** لا يوجد في الدستور قيود تحد من حرية رئيس الجمهورية في إنهاء أعضاء الحكومة، فيمكن عزل أي عضو من أعضاء الحكومة بطرق مختلفة، و قد يحدث ذلك باتفاق مع الوزير الأول، بناء على اقتراح أحدهما، أو بإرادته المنفردة رغم عدم رغبة الوزير الأول بذلك⁴⁸.

كما كان الأمر بالنسبة لانتهاء مهام السيد رحابي وزير الاتصالات في حكومة السيد علي بن فليس، و انتهاء مهام السيدة ليلي عسلاوي وزيرة التضامن الاجتماعي في حكومة السيد مقداد سيفي .

45 - أنظر المادة 92 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2016

46 - محمد بورايو، المرجع السابق، ص 77

47 - محمد فقير، المرجع السابق، ص 62

48 - محمد أومايوف، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، مذكرة غير منشورة، 2013، ص 78

وتكون الاقالة بقرار انتهاء مهام الوزير الأول، يأتي دائما بانتهاء كافة أعضاء الحكومة نظرا للعلاقة العضوية بين الوزير الأول و الوزراء المكونين للحكومة بناء على إرادة الرئيس الجمهورية.

الاستقالة

*استقالة وجوبية: تكون في حالة استقالة الوزير الأول

*استقالة الإرادية: يمكن لكل عضو في الحكومة أن يقدم استقالته بإرادته، و استقالته يجب أن تقبل من قبل رئيس الجمهورية باعتباره سلطة التعيين، وبالتالي فهو يملك سلطة قبول الاستقالة و إصدار مرسوم رئاسي بذلك¹.

و يتجلى بوضوح أن سلطة التعيين و سلطة انتهاء المهام التي يتمتع بها رئيس الجمهورية تمثل مظهر من مظاهر السلطة الرئاسية على الحكومة و أعضائها، و تمثل كذلك أحد الأدوات الرئيسية التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية للتحكم في الجهاز التنفيذي للدولة².

¹ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 63

² - محمد بورايو، المرجع السابق، ص 80

الفصل الثاني

صلاحيات السلطة التنفيذية

يتميز النظام السياسي الجزائري بأنه النظام الذي يعرف معادلة وحيدة تتمثل في تفوق الهيئة التنفيذية¹، تستمد السلطة التنفيذية هذا التفوق من صلاحياتها، كلما كانت عندها صلاحيات واسعة كانت لها مكانة عالية و قوية، و هذا ما يتضح من خلال دستور 1996، يتضح لنا أن المشرع الدستوري منح السلطة التنفيذية العديد من الصلاحيات و التي يختص بها قطبيها²، لكن هذه الاختصاصات الممنوحة لقطبي السلطة التنفيذية غير متساوية و تمتاز بتضخم السلطات و الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية و بمقابل ضعفها لدى رئيس الحكومة³ (الوزير الأول)، بقي رئيس الجمهورية يشكل الركيزة الأساسية و هو حجر الزاوية للنظام السياسي، وهو محوره، و مفتاح قبته و الرئيس الأول للإدارة، المهيمن على السلطة التنفيذية، و سنعالج هذا الفصل في بحثين:

المبحث الأول : صلاحيات رئيس الجمهورية

المبحث الثاني : صلاحيات الوزير الأول و مسؤولياته

¹ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 2

² - نريمان مكانش، السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية (الجزائر - تونس - المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق -سعدين حمدين-،مدرسة الدكتوراه:فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2014-2015، ص 32

³ - سعاد رابح، المرجع السابق ، ص 190

المبحث الأول

صلاحيات رئيس الجمهورية

يحتل رئيس الجمهورية مكانة بارزة في النظام السياسي، يستمد الصلاحيات الواسعة التي أكسبته مركزاً قانونياً قوياً حقق استقلالية تجاه البرلمان و يجعل منه المعبر عن الشعب مباشرة، و الناطق بإسمه، و تفوقه على مختلف المؤسسات الدستورية بتمتعته بحق اللجوء مباشرة إلى الشعب لاستفتاءه في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية.

كما يشارك البرلمان في التشريع بأوامر في الحالات الاستثنائية و بين دورتين للمجلس الشعبي الوطني، أو حالة شغوره، فضلاً عن حقه في حل البرلمان و تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، إلى جانب عدم فاعلية الرقابة القضائية على تنظيماته، وعدم وجود رقابة دستورية على مراسيمه¹، و يتمتع بصلاحيات واسعة في الظروف الاستثنائية.

برغم من كل هذه الصلاحيات الواسعة نجد أن الدستور لم يلقي بأي مسؤولية سياسية على رئيس الجمهورية، في حين نجده قد نص على المسؤولية الجنائية²، و لا تعدو أن تكون هذه المسؤولية الجنائية نظرية بحتة، و بقيت حبيسة النص الدستوري الذي يؤطرها، فهي تعد مادة دستورية ميتة، و سنعالج هذا المبحث من خلال مطلبين :

المطلب الأول : اختصاصات رئيس الجمهورية في الظروف العادية .

المطلب الثاني : اختصاصات رئيس الجمهورية في الظروف غير العادية .

¹ - مايسه بلطرش، المرجع السابق، ص 260

² - أنظر المادة 177 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

المطلب الأول

صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف العادية

بعد أداء رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام الشعب، و بحضور جميع الهيئات العليا خلال الأسبوع الموالي لانتخابه، يتولى قيادة البلاد و يباشر مهامه و صلاحيته التي خولها إياه الدستور¹، و بهذا يجسد السلطة التنفيذية .

1 - إصدار القوانين: جاء في نص المادة 144 من التعديل الدستوري 2016 "

يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل (30) يوما ابتداء من تاريخ تسلمه إياه. غير أنه إذا أخطرت سلطة من السلطات المنصوص عليها في المادة 187 الآتية، المجلس الدستوري، قبل صدور القانون، يوقف هذا الأجل حتى يفصل في ذلك المجلس الدستوري وفق الشروط التي تحددها المادة 188 الآتية، فسلطة الإصدار إذن مستمدة من الدستور، و لا يمكن بالتالي تكييفها على أنها إجراء تنظيمي شكلي، فالرئيس يقوم بالإجراء المتمثل في الإصدار لإخراج القانون المكتمل ماديا بموجب الموافقة عليه من قبل البرلمان² .

منح المؤسس الدستوري اختصاص إصدار القوانين إلى رئيس الجمهورية لوحده دون أن يشرك معه الوزير الأول، بل أنه منعه من تفويض هذا الاختصاص³ .

ضبط المؤسس الدستوري ميعاد 30 يوما ليصدر خلاله رئيس الجمهورية القانون، تبدأ من تاريخ تسلمه إياه، مع قابلية وقف هذا الميعاد في حالة إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية النص، و يستمر الوقف إلى حين صدور رأي المجلس الدستوري، ولقد

¹ - رياض دنش، السلطة التنفيذية في ظل دستور 1996 في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مذكرة غير منشورة، 2004/2005، ص

² - سعيد بوشعير، المرجع السابق، 73

³ - أنظر المادة 144 من التعديل الدستوري 2016

نظم كل من القانون العضوي رقم 99-102¹ المنظم للعلاقة بين غرفتي البرلمان و الحكومة في مادته 43 و قانون النظام الداخلي لمجلس الأمة في مادته 72 ميعاد إحالة القانون الموافق عليه إلى رئاسة الجمهورية في غضون 10 أيام².

2 - النشر: إن عملية النشر هي مرحلة متممه لظهور القانون، والتي بدونه لن يصبح القانون نافذ المفعول، فالنشر هو ذلك التصرف للمادي بموجبه يُعلم رئيس السلطة التنفيذية الجميع بالقانون.

فيكون ملزما في العاصمة يمضي يوم كاملا من تاريخ النشر، وُضي يوم كامل أيضا من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة في غير العاصمة ويشهد ختم الدائرة المعنية على تاريخ الوصول، و عليه فإن النشر يعد عملا ماديا و شكليا³

3 - التشريع بأوامر: من المظاهر الناتجة عن هيمنة السلطة التنفيذية التشريع بأوامر الذي جاء كحل واقعي⁴، فجأ في نص المادة 142 من التعديل الدستوري 2016 " لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية، بعد رأي مجلس الدولة: " بهذا يكون المؤسس الدستوري حدد الحالات التي يُسمح بها لرئيس الجمهورية التشريع بأوامر وهي :

- في المسائل العاجلة

- حالة شغور المجلس الشعبي الوطني

- حالة العطل البرلمانية

وهذا كله بعد رأي مجلس الدولة .

¹ - القانون العضوي رقم 99/02 المؤرخ في 08/03/1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، جريدة الرسمية، عدد 15، الصادرة في 09/03/1999

² - محمد هاملي، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري - دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي -، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 56

³ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 81-82

⁴ - نريمان مكناش، المرجع السابق، ص 173

ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من غرف البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها و تعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان.

لكن هذا التصويت يكون دون أي مناقشة وهذا ما نصت عليه المادة 38 من القانون العضوي رقم 02/99، حيث يطبق إجراء دون مناقشة على الأوامر التي يعرضها رئيس الجمهورية على كل غرفه و في هذه الحالة لا يمكن تقديم أي تعديل¹، و بذلك يكون عرض الأوامر التشريعية المتخذة من قبل رئيس الجمهورية على البرلمان إجراء إجبارياً²، وللبرلمان الحرية في التصويت عليها أو رفضها، وقد يصمت البرلمان و لا يبدي أي رأي لم يتطرق الدستور لهذه الحالة، و كذلك لم تنص على حالة رفض رئيس الجمهورية عرض الأوامر على البرلمان من أول دوره، و الجزء الذي يترتب على ذلك بالنسبة لمصير الأوامر .

4 - إصدار قانون المالية بأمر : نصت المادة 138 فقرة 7 من التعديل الدستوري 2016 " ...يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوماً (75) من تاريخ إيداعه... " و هو الأصل في ذلك، لكن في حالة انتهاء هذا الأجل، و لم يتم المصادقة على قانون المالية من قبل البرلمان بغرفتيه، يتدخل رئيس الجمهورية وهذا ما جاء في نفس المادة فقرة 8 " و في حالة عدم المصادقة عليه في الآجل المحدد سابقاً، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر " و يكون له قوة القانون على نفس الصيغة التي أودعتها الحكومة لدى البرلمان للمناقشة و الإثراء و التعديل إن أمكن، و بالتالي فقانون المالية لا يمكن أن يصل إلى مرحلة السحب، لأن الأمر يتعلق بتسيير سنة مالية كاملة للدولة، فاستناداً إلى أن الرئيس يجسد وحدة الأمة، و يستمد قوته و سلطته من الشعب

¹ - فاروق خلف، حدود ونطاق التشريع بأوامر في التعديل الدستوري 2016/2/07 ، مجلة العلوم القانونية و السياسية العدد 14 ، الوادي - الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016، ص 94

² - أنظر المادة 142 من التعديل الدستوري 2016

مباشرة يتدخل و يتجاوز البرلمان في إصدار قانون المالية بشرط فشله في التقييد بالآجال الدستورية لذلك¹ .

5 - إخطار المجلس الدستوري²: يتكفل رئيس الجمهورية وحده بإخطار المجلس الدستوري لرقابة دستورية القوانين العضوية و مطابقة النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان للدستور³ .

إن الإخطار هو اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية بصفته حامي الدستور، و قد يؤدي إلى إلغاء نص قانوني كاملا، أو بعض فقراته وبالتالي إعادة النظر فيها⁴

6 - سلطة استدعاء البرلمان للانعقاد : نصت المادة 135 من التعديل الدستوري 2016 "... يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة رئيس الجمهورية ...".

7 - سلطة تعديل الدستور : أسند دستور 1996 كغيره من الدساتير سلطة تعديل الدستور إلى رئيس الجمهورية، ضمن أحكام الباب الرابع المعنون بـ " التعديل الدستوري" سواء باللجوء إلى البرلمان ثم الشعب بعد 50 يوما من إقراره من طرف البرلمان، وهذا طبقا للمادة 208 من التعديل الدستوري 2016، و في حالة رفض المشروع من قبل الشعب فإنه يعد لاغيا، و لا يمكن عرضه من جديد على الشعب خلال الفترة التشريعية أي إلى أن يعاد انتخاب المجلس الشعبي الوطني⁵، وهو ما نصت عليه المادة 209 من التعديل الدستوري 2016 .

¹ - عبد الحليم مرزوقي، صالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري الجديد و مبدأ الفصل بين السلطات، مجلة العلوم القانونية و السياسية العدد 14، الوادي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016، ص 55

² - أنظر المادة 187 الفقرتين 2 -3 من التعديل الدستوري 2016

³ - يعيش تمام شوقي، دنش رياض، توسيع إخطار المجلس الدستوري و دوره في تطوير نظام الرقابة الدستورية - مقارنة تحليلية في ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، الوادي - كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016، ص 158

⁴ - عبد الحليم مرزوقي، صالح بنشوري، المرجع السابق، ص 55 .

⁵ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 256

كذلك تكون المبادرة من قبل رئيس الجمهورية دون عرض مشروع التعديل على الشعب¹، إذا كان لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، و حقوق الإنسان و المواطن و حرياتهما، و لا يمس بأي كيفية التوازنات الأساسية للسلطات و المؤسسات الدستورية، ويصدر القانون الذي يتضمن التعديل الدستوري مباشرة متى أحرز ثلاثة أرباع (4/3) أصوات أعضاء البرلمان.

8 - طلب إجراء مداولة ثانية لقانون تم التصويت عليه : خول الدستور لرئيس الجمهورية سلطة طلب إجراء مداولة ثانية لقانون تم الموافقة عليه من قبل نواب البرلمان بصفة قانونية وهذا وفقا لنص المادة 145 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن رئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إقراره .

وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني و أعضاء مجلس الأمة " .

فطلب إجراء مداولة ثانية وسيلة في يد رئيس الجمهورية للتأثير على البرلمان، و يشكل سلطة توقيفيه توقف القانون لبعض الوقت²، و بعدها يحدد مصيره، فإما أن تعاد قراءته من قبل السلطة التشريعية و يحصل على النصاب المحدد في الدستور، فيكون بذلك الرئيس مجبرا على إصداره و إما أن لا يحصل على ذلك النصاب فبصبح النص لاغيا³ .

9 - حل البرلمان : وسيلة دستورية تضع نهاية لعهد المجلس الشعبي الوطني⁴، و تحرك انتخابات تشريعية مسبقة و حسب التقاليد لا تعتبر الغرفة الثانية موضع حل رئاسي

¹ - أنظر المادة 210 من التعديل الدستوري 2016

² - منيرة بلوغي، المرجع السابق ، ص 210

³ - سعيد بوشعير، المرجع السابق ، ص 224

⁴ - أنظر المادة 147 من التعديل الدستوري 2016

أو وجوبي و إنما تظل محل تجديد على الدوام¹، وبهذا يعد حل البرلمان من أخطر و أقوى سلطات و التي تعد سلاحا قاطعا² .

وحل المجلس الشعبي الوطني سلطة حصرية لرئيس الجمهورية لا تفويض فيها³، وكذلك منع ممارسته من قبل رئيس الدولة في حالة عجز أو وفاة و استقالة رئيس الجمهورية.

وقبل إصدار المرسوم الرئاسي بشأن الحل، يستشير رئيس الجمهورية كل من رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس المجلس الدستوري، و رئيس الوزراء، إلا أن هذه الاستشارة شفوية أو كتابية (النص لم يحدد شكلها)، فهي غير ملزمة، ومن ثمة لا تقيد الرئيس في ممارسة هذه الصلاحية سواء كانت مؤيدة أو معارضة⁴ .

لذا يمارس رئيس الجمهورية هذه السلطة بحرية كاملة، إذا لم يوجد في الدستور ما يلزمه أو يمنعه⁵

10 - اللجوء إلى استفتاء الشعب : الاستفتاء هو أخذ رأي الشعب في مسألة تهم أمور الحكم و السياسة⁶، و كل قضية ذات أهمية وطنية، وهذا ما جاء في نص المادة 91 فقرة 8 من التعديل الدستوري 2016: " ... يمكن أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء " .

11 - توجيه خطاب للبرلمان : ورد ذلك في نص المادة 146 من التعديل الدستوري 2016: " يمكن رئيس الجمهورية أن يوجه خطابا إلى البرلمان " .

¹ - عبد الله بوقفه، السلطة التنفيذية بين التعسف و القيد - (دراسة مقارنة تاريخية-قانونية-سياسية)، دار الهدى، عين

ملي، الجزائر، ط1، 2006، ص 230

² - محمد هاملي، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري - دراسة مقارنة بالنظامين

الدستوري المصري والفرنسي -، المرجع السابق، ص 79

³ - أنظر المادة 101 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 246

⁵ - محمد أومايوف، المرجع السابق، ص 188

⁶ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 40

لا يكون إلا في مناسبات خاصة و متميزة تمر بها البلاد، أو مواجهة أزمة يقتضي فيها الحال إلى رص الصفوف و التضامن¹ .

12 - سلطة التنظيم: تستمد السلطة التنظيمية تواجدها مباشرة من روح و نص الدستور²، وهو ما جاء في نص المادة 143 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016: " يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون " .

بهذا يتميز النظام الدستوري الجزائري بإتساع نطاق تدخل رئيس الجمهورية من خلال السلطة التنظيمية من خلال إصدار القرارات الإدارية التنظيمية العامة .

يعتبر الاحتكار الرئاسي للسلطة التنظيمية المستقلة وسيلة سمحت للرئيس باحتلال مركز سامي داخل السلطة التنفيذية، و يترتب عن هذا الاحتكار الرئاسي كذلك آثار في مواجهة البرلمان المشرع الأصيل، ومن هنا يعتبر التنظيم المستقل ذو النطاق الواسع وسيلة في يد الرئيس، لتقوية مركزه نظرا لاضطلاحه بتشريعات ممتدة³ .

تكمن أهمية اللوائح المستقلة في كونها تعبر عن إرادة الشعب على اعتبار أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه بالاقتراع العام المباشر .

13 - سلطة التعيين : إن سلطة التعيين المخولة لرأس السلطة التنفيذية ضرورية، و نتيجة منطقية لتمتعه بسلطة التنظيم بمفهومها العام، ذلك أنه لا يمكن لرئيس دولة منتخب أن يتولى مهمة تنفيذ القوانين و سلطة التنظيم إلا إذا منحت له وسائل تمكنه من القيام بها و التي من بينها سلطة التعيين⁴ .

من أهم صلاحيات التعيين الممنوحة لرئيس الجمهورية، تعيين الوزير الأول، و هذا ما جاء في نص المادة 91 فقرة 5 من " يعين الوزير بعد استشارة الأغلبية البرلمانية،

¹ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 192

² - عبد الله بوقفه، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة العلاقة بين البرلمان و الهيئة

التنفيذية)، دار هومة، الجزائر، ط1، 2009، ص 248

³ - سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 159

⁴ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 97

و ينهي مهامه "، و يعين أعضاء الحكومة و هذا بعد استشارة الوزير الأول وهذا ما نصت عليه المادة 93 من التعديل الدستوري 2016 " يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول " .

يحوز رئيس الجمهورية تقريبا جميع صلاحيات التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية¹ كما نصت المادة 92 من التعديل الدستوري 2016 على مايلي: " يعين رئيس الجمهورية في الوظائف و المهام التالية :

- 1 - الوظائف و المهام المنصوص عليها في الدستور .
- 2 - الوظائف المدنية و العسكرية في الدولة
- 3 - التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء
- 4 - الرئيس الأول للمحكمة العليا
- 5 - رئيس مجلس الدولة
- 6 - الأمين العام للحكومة
- 7 - محافظ بنك الجزائر
- 8 - القضاة
- 9 - مسؤولو أجهزة الأمن
- 10 - الولاية .

ويعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى خارج، وينهي مهامهم، و يتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم . وزيادة على الوظائف المنصوص عليها في الفقرتين 4 و 5 أعلاه .

يحدد القانون العضوي الوظائف القضائية الأخرى التي يعين فيها رئيس الجمهورية".

كذلك يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء من المجلس الدستوري من بينهم رئيس

المجلس نائب رئيس المجلس² .

¹ - نريمان مكناش ، المرجع السابق، ص 55

² - أنظر المادة 183 الفقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

- كما منح الدستور لرئيس الجمهورية سلطة تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة¹.
 - يعين رئيس الجمهورية أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى².
 - يعين رئيس الجمهورية رئيس الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات و أعضائها³.
- و التعيينات التي لم ينص عنها الدستور صدر المرسوم الرئاسي 99-240 المؤرخ في أكتوبر 1999 المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية و العسكرية للدولة⁴.

14 - رئاسة مجلس الوزراء: جاء في نص المادة 91 فقرة 4 من التعديل الدستوري 2016 " يرأس مجلس الوزراء "، إن هذا النص يمثل المرجع الدستوري الذي يؤسس هيمنة رئيس الجمهورية على الحكومة و نشاطها، و يضمن سلطته في اتخاذ و فرض كل القرارات التي يراها هذا المجلس⁵.

يشكل مجلس الوزراء الإطار الأمثل لمناقشة المواضيع الأساسية و الهامة التي تهم الأمة و اتخاذ القرارات المناسبة بقيادة رئيس الجمهورية⁶، و تكون هذه القرارات بمصادقة على مشاريع القوانين، و المصادقة على الميزانية، و التوجيهات السياسية، و التعيينات في الوظائف العليا للدولة، ويمكن القول أنه من خلال مجلس الوزراء تمارس جميع مظاهر السلطة التنفيذية الفعلية و الحقيقية.

إن رئاسة مجلس الوزراء هي إختصاص أصيل لرئيس الجمهورية، لصيق بشخصه لا يمكن أن يمارسه شخص غيره مهما كانت مكانته في السلطة التنفيذية، و خلال انعقاد مجلس الوزراء فإن رئيس الجمهورية هو الذي يدير أعمال المجلس، وهو الذي يوزع الكلمة، يعطيها و ينزعها، بالنسبة للوزراء فإن تدخلاتهم تقتصر على تقديم تقارير عن نشاطات

¹ - أنظر المادة 118 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2016

² - أنظر المادة 196 من التعديل الدستوري 2016

³ - أنظر المادة 194 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - منبرة بلوغي، المرجع السابق، ص 174

⁵ - محمد بورايو، المرجع السابق، ص 104

⁶ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 110

قطاعهم، و الإجابة عن التساؤلات و الاستفسارات التي تهم هذا القطاع، إن رئيس الجمهورية وحده هو الذي يقرر الإفصاح عن قرارات المجلس من خلال البيانات الرسمية أو من خلال البلاغات التي قد يتولها مباشرة الناطق الرسمي بإسم الحكومة في الندوات الصحافية المخصصة لذلك¹.

15 - اختصاصه في الدفاع : الثابت أن مهمة الدفاع الوطني تعتبر الميزة الأساسية للدولة قديما و حديثا لأنها ضمان بقائها و استقرارها و استمرار و جودها، وهي مهمة تتميز عن غيرها من التنظيمات من حيث التنظيم و التجهيز الردعي و سرعة التدخل بما يضمن للدولة فرض سيادتها على غيرها من التنظيمات القائمة في حدود سيادتها و تمكنها من ردع غيرها و فرض وجودها على المستويين الوطني و الدولي بما يحقق لها الاستقلال و الأمن و السيادة².

فاحتفظ رئيس الجمهورية بقيادة القوات المسلحة و مسؤولية الدفاع الوطني ورئاسة المجلس الأعلى للأمن، و هذا نص عليه في المادة 92 فقرة 1 و 2: " - هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، يتولى مسؤولية الدفاع الوطني " .

و المادة 197 فقرة 1: " يؤسس مجلس أعلى للأمن يرأسه رئيس الجمهورية...".
برغم من الخصوصية التي يمتاز بها الجيش الجزائري نلاحظ أن المؤسس الدستوري حاول معالجتها بوضع مجموعة من المبادئ أهمها: مبدأ خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية، متمثلة في رئيس الجمهورية، حيث منحه قيادة الجيش و القوات العسكرية، وسلطة التعيين في الوظائف العسكرية، و مسؤولي على أجهزة الأمن المختلفة إضافة إلى رئاسة المجلس الأعلى للأمن³.

¹ - محمد بورايو، المرجع السابق، ص 106

² - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 120

³ - محمد أومايوف، المرجع السابق، ص 159

16 - قيادة شؤون الخارجية : منح الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية و العلاقات الدولية للبلاد¹، ونصت المادة 91 فقرة 3 من التعديل الدستوري: " يقرر السياسة الخارجة للأمة و يوجهها". إن هذا النص يمنح للرئيس استقلالية مطلقة يمكنه :

1 - تحديد السياسة الخارجية و محتوياتها.

2 - توجيه و إدارة هذه السياسة حسب الأولويات التي يراها² .

وجسدت ذلك المادة 84 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016 " و يجسد الدولة داخل و خارج البلاد "، و يمارس ضمن هذه الصلاحيات الواسعة كل من الاختصاصات المرتبطة بها: من تعيين الممثلين الدبلوماسيين و البعثات الدبلوماسية في الخارج و استقبال السفراء و اعتمادهم، و ممثلي الدول، و القيام بالزيارات الرسمية إلى الخارج و حضور المؤتمرات الدولية، و يعمل على حماية المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج، إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية و المصادقة عليها و هذا حسب نص المادة 91 فقرة 9 من التعديل الدستوري 2016 " يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها". وقد جاء في الدستور استثناء لبعض المعاهدات التي لا يكون لها أثر قانوني، إلا بعد موافقة غرفتي البرلمان صراحة³، و خول الدستور للمجلس الدستوري مهمة الفصل في دستورية المعاهدات⁴، و شدد المؤسس الدستوري على بعض المعاهدات في ضرورة رأي المجلس الدستوري⁵ في اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم قبل عرضها على البرلمان⁶ .

¹ - منيره بلوغي، المرجع السابق، ص 180

² - محمد بورايو، المرجع السابق، ص 139

³ - أنظر المادة 149 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - أنظر المادة 186 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

⁵ - أنظر المادة 111 من التعديل الدستوري 2016

⁶ - رياض دنش، المرجع السابق، ص 43

17- الاختصاصات ذات صلة بالقضاء: رغم ما كرسه الدستور من أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، كما أن القاضي لا يخضع إلا للقانون، مع ذلك خول الدستور لرئيس الجمهورية (هرم السلطة التنفيذية) في مجال علاقته بالسلطة القضائية صلاحيات على درجة كبيرة من الأهمية¹.

*رئاسة المجلس الأعلى للقضاء: نصت المادة 173 من التعديل الدستوري 2016 " يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء " و بتالي هو صاحب الاختصاص في تعيين القضاة، و نقلهم، و سير سلمهم الوظيفي، كما يسهر على احترام القانون الأساسي للقضاء² و مراقبة انضباط القضاة³.

*إصدار العفو الرئاسي وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها: أسند الدستور هذه الصلاحية لرئيس الجمهورية باعتباره قاضي القضاة، وهذا ما نصت عليه المادة 91 فقره 7 " له حق إصدار العفو و حق تخفيض العقوبات أو استبدالها" ومنحه الدستور صلاحية العفو بصفة مطلقة دون أي قيود تحول ممارسة هذا الحق، ولابد قبل صدوره استشارة المجلس الأعلى للقضاء، و بعدها يوقع مرسوم حق العفو إذن حق العفو هو اختصاص حصري خاص برئيس الجمهورية يمارسه في إطار السلطة السامية التي نص عليها التعديل الدستوري الأخير⁴.

¹ - منيره بلوغي، المرجع السابق، ص 225

² - أنظر المادة 174 من التعديل الدستوري 2016

³ - رياض دنش، المرجع السابق، ص 50

⁴ - أنظر المادة 86 من التعديل الدستوري 2016

المطلب الثاني

صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف غير العادية

يؤكد الفقه الدستوري رغم اختلاف النظريات، أن الحالة الاستثنائية و الضرورة العاجلة تسمح للحكومة اتخاذ إجراءات لا تدخل في اختصاصها، وقد نظمت حالة الضرورة في الدساتير ابتداء من الربع الأخير من القرن 19 ثم أصبحت صفة تتميز بها الدساتير الحديثة، وتعترف كل الأنظمة بها، لكن حفاظا على حريات وحقوق الأفراد و سلطات البرلمان، وعدم إطلاق يد سلطة التنفيذية نجدها تضع شروطا تتمحور في نوعين، شروط شكلية و أخرى موضوعية على السلطة التنفيذية لدى تقرير حالة الضرورة مراعاتها و التقييد بها¹.

علاوة على السلطات و الاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية في الظروف العادية، يتمتع كذلك رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في الظروف غير العادية التي قد تتعرض الدولة لها، تؤدي إلى قصور القواعد القانونية العادية في حماية النظام و الأمن العام، وهذا ما يدفع السلطات العامة إلى وقف العمل بتلك القواعد، واللجوء لتدابير تعد استثنائية² يمكن إجمال هذه الظروف في إعلان حالة الطوارئ و الحصار و إعلان الحرب .

*** حالة الطوارئ و الحصار:** جاء في نص المادة 105 من التعديل الدستوري 2016 " يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، و استشارة رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، و الوزير الأول، ورئيس المجلس الدستوري، و يتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع. ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعيتين معا " .

¹ - مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2007، ص 235

² - محمد هاملي، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري - دراسة مقارنة بالنظامين

الدستوري المصري والفرنسي -، المرجع السابق، ص ص 87-88

ونصت المادة 106 من التعديل الدستوري 2016 " يحدد تنظيم حالة الطوارئ و حالة الحصار بموجب قانون عضوي ".

الملاحظ أن المؤسس الدستوري لم يميز بين حالة الطوارئ و حالة الحصار فأخضعهما إلى نفس الشروط و الإجراءات، و إن كان جل شُراح القانون الدستوري يتفقون على اختلاف مفهوم و هدف كل حالة، فحالة الطوارئ أقل خطورة و تضيقا على الحريات من حالة الحصار، إلا أننا لا نرى فرقا هاما بين الحالتين¹، إلا فيما يتعلق بالجهة التي تتولى مباشرة الصلاحيات الاستثنائية، حيث تتمثل في السلطات المدنية العادية ممثلة في رئيس الحكومة و وزير الداخلية و الولاية بالنسبة لحالة الطوارئ أما في حالة الحصار فإن الصلاحيات تنتقل إلى السلطات العسكرية².

و أعلنت حالة الطوارئ بتاريخ 09 فبراير 1992 لمدة سنة على إثر الأحداث التي تبعت إيقاف المسار الانتخابي .

ولقد وضع الدستور قيودا في شكل شروط موضوعية و شكلية يتعين مراعاتها عند تقرير إحدى الحالتين أو تمديدها .

*الشروط الموضوعية :

أ- شرط الضرورة الملحة: عندما تكون الأوضاع متردية و لا يوجد خيار أمام رئيس الجمهورية لمواجهتها، لذا نجد رئيس الجمهورية في المرسوم يستند إلى مبررات موضوعية لتقرير إحدى الحالتين³.

تعلن حالة الطوارئ في حالة الخطر المهدد للنظام العام، و الناتج عادة من الحوادث التي تأخذ بحسب طبيعتها طابع الكوارث أو النكبات العامة، كالفيضانات

¹ - مولود ديدان، المرجع السابق، ص 236

² - محمد هامل، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري - دراسة مقارنة بالنظامين

الدستوري المصري والفرنسي -، المرجع السابق، ص 87-88

³ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 314

و الزلازل، وسائر الأخطار الطبيعية، أما حالة الحصار فهي ذات صلة بالأعمال المسلحة كحالة الحرب و الأعمال التخريبية و التمردات العسكرية.

ب- شرط تحديد المدة: هو شرط فعال و ضمانا للحريات و حقوق الأفراد و عودة المؤسسات إلى سيرها العادي، ويكون إعلان احدى الحالتين مقيدة بمدة محددة، ولا يمكن تمديد احدى الحالتين إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعيتين معا. فإنه يبقى لرئيس الجمهورية السلطة التقديرية الواسعة في هذا الشأن¹.

*الشروط الشكلية: هي جملة من الاستشارات أمام بعض المؤسسات الدستورية و إن كانت غير ملزمة دستوريا لرئيس الجمهورية².

أ - اجتماع المجلس الأعلى للأمن : مؤسسة دستورية³، يضم قياديين من السلك المدني والعسكري يرأسه رئيس الجمهورية، مهمته استشارية غير ملزمة بتقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن و الدفاع⁴.

ب - استشارة رئيسي المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و تكمن أهميتها العملية في ظل نظام التعددية الحزبية، و مبدأ الفصل بين السلطات، فرئيسي الغرفتين يمثلان النواب ممثلي الشعب، و احتمال عدم تمتع رئيس الجمهورية بالأغلبية البرلمانية، مما يدعم منزلته⁵.

ج - استشارة الوزير الأول: لأنه هو المكلف بالسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات فهو قطب من قطبي السلطة التنفيذية، ولكونه عضو في مجلس الأعلى للأمن.

¹ - ميلود ديدان، المرجع السابق، ص 237

² - أنظر المادة 105 من التعديل الدستوري 2016

³ - أنظر المادة 197 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 332

⁵ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 254

د - استشارة المجلس الدستوري: هو المكلف بسهر على إحترام الدستور ورعاية الحقوق و الحريات، و المحافظ على المبادئ الدستورية فإستشارته تعد قيدا شكليا على سلطة رئيس الجمهورية من جهة، وتدعيما لشرعية تصرفه من جهة أخرى¹ .

وكل هذه الاستشارات التي يجريها رئيس الجمهورية تعزز جانب الشرعية في القرار الذي يريد إصداره .

***الحالة الاستثنائية :** وفقا للمادة 107 فقرة من التعديل الدستوري 2016 " يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها.

ولا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس مجلس الأمة، و رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس الدستوري، و الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن و مجلس الوزراء.

تخول الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الأمة و المؤسسات الدستورية في الجمهورية .و يجتمع البرلمان وجوبا .

تنتهي الحالة الاستثنائية، حسب الأشكال و الإجراءات السالفة الذكر التي أوجبت إعلانها "

لا يمكن إعلانها إلا بتوفر الشروط نظرا إلى خطورة هذا الإجراء وهي :

***الشروط الموضوعية لتقرير الحالة الاستثنائية :**

أ- وجود خطر داهم: يظهر هذا الخطر من خلال الملاحظات و الظروف الأمنية التي تطبع الحياة العمومية في الدولة، بحيث لم يعد أمامه إلا إعلانها، ما لم تتفاقم الأوضاع

¹ - سعيد بوشعير ، المرجع السابق ، ص 333

إلى حد وقوع عدوان أو يوشك أن يقع، و رئيس الجمهورية يملك سلطة إعلان الحالة الاستثنائية حتى ولو لم يكن الخطر حاليا و آنيا¹

ب - مدة الحالة الاستثنائية : لم تحدد مدتها بنص دستوري و إنما جاء النص على " تنتهي الحالة الاستثنائية حسب الأشكال و الإجراءات السالفة الذكر التي أوجدت إعلانها" و هو ما يعني ترك الأمر لرئيس الجمهورية هو الذي يقرر و يحدد المدة التي تستغرقها الحالة الاستثنائية .

*الشروط الشكلية لتقرير الحالة الاستثنائية : وهي استشارة مؤسسات دستورية و هيئات في الدولة، وهي شروط شكلية تتوقف عن الاستشارة لا غير .
أ - استشارة رئيسي المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة : تستمد أهميتها من أهمية دور البرلمان كممثل أصيل للسيادة الشعبية.

ب - استشارة رئيس المجلس الدستوري: تقتصر هذه الاستشارة في استشارة رئيسه.
ج - استماع لمجلس الأعلى للأمن : اشترط الدستور إلى الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن بدل الاجتماع به كما ورد في الحالة السابقة (الطوارئ و الحصار) و مصطلح الاستماع يفيد الالتزام لرئيس الجمهورية رغم أنه رئيس المجلس، وهو ما يصاحب ذلك من تقديم تقارير و الإدلاء بآراء معتمدة على وقائع وحقائق و معطيات مقدرة للملازمات و الظروف و النتائج و الآثار السياسية و الأمنية و العسكرية، مما ينير الطريق أمام رئيس الجمهورية الذي بعد التقدير و التقييم، يتخذ القرار الذي يراه ملائما² .

¹ - محمد هامي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعي أبو بكر بلقايد-تلمسان-، مذكرة غير منشورة، 2011-2012، ص 62

² - سعيد بوشعير، المرجع السابق ، ص 344

د - استماع لمجلس الوزراء : يستمع رئيس الجمهورية لأعضاء مجلس الوزراء، و هو صوره من صور توسع دائرة الاستشارة، ويجعل الرئيس في وضعية يحاط فيها بجملة من الآراء قبل أن يتخذ القرار الذي يناسب هذه الوضعية¹.

*** حالة التعبئة العامة:** جاء في نص المادة 108 من التعديل الدستوري 2016 " يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد استماع إلى المجلس الأعلى للأمن، و استشارة رئيس مجلس الأمة و رئيس المجلس الشعبي الوطني ". ويقصد بها جعل كل ما يهم المجهود الحربي من أفراد و عتاد، وأموال تحت طلب الحكومة، كما يمكن تحويل العديد من الصناعات إلى الاختصاصات الحربية².

*** حالة الحرب :** نصت المادة 109 من التعديل الدستوري 2016 " إذا وقع عدوان فعلي على البلاد أو يوشك أن يقع حسبما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة، يعلن رئيس الجمهورية الحرب، بعد اجتماع مجلس الوزراء و الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن، و استشارة رئيس مجلس الأمة و رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس المجلس الدستوري. و يجتمع البرلمان وجوبا . و يوجه رئيس الجمهورية خطابا للأمة يعلمها بذلك ".

وهي أخطر حالة و أشدها لأن فيها يوقف العمل بالدستور، و يتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات، و إذا انتهت العهدة الرئاسية خلال الحرب تمدد وجوبا إلى غاية نهايتها³.

¹ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 260

² - رياض دنش، المرجع السابق، ص 53

³ - ميلود ديدان، المرجع السابق، ص 238

*الشروط الموضوعية لحالة الحرب: لكي يستطيع رئيس الجمهورية إعلان حرب، لابد من توافر شرط موضوعي جوهري يتمثل في: وقوع عدوان أو على الأقل وشوك وقوعه، كما لو تم إعلان حرب عن الجزائر من دولة أجنبية، و باشرت قواتها الزحف نحو التراب الجزائري، أو كانت هناك بوادر و ملابسات توحى بقرب وقوع ذلك¹

*الشروط الشكلية لحالة الحرب :

أ- اجتماع مجلس الوزراء : يناقش المجلس موضوع إعلان الحرب، و الاستعداد لمواجهة نتائج الحرب المتوقعة كل واحد في ميدانه.

ب - الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن : اشترطت كل الدساتير المتعاقبة أنه قبل إعلان الحرب لابد من استماع للمجلس الأعلى للأمن وذلك لكونه مؤهلا لتقديم الاستشارة الأمنية و العسكرية و الحربية لرئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة² .

ج - استشارة رئيسي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة : استحدثت هذه الاستشارة في تعديل الدستور 2016، و ذلك بغية مشاركة ممثلي الشعب و تعزيز موقف رئيس الجمهورية.

د - استشارة رئيس المجلس الدستوري : استحدثت هذه الاستشارة في تعديل الدستور 2016، و تقتصر فقط عن رئيسه دون بقية الأعضاء.

¹ - محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، المرجع السابق، ص 75

² - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 352

إن كثرة الصلاحيات و المهام المسندة لرئيس الجمهورية، سواء في الظروف العادية أو الظروف الغير عادية، لابد من تعزيز رئاسة الجمهورية بالكثير من الهياكل و الأجهزة و المصالح الإدارية لأجل تمكين رئيس الجمهورية من القيام بمباشرة أعماله خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف قطاعات الدولة¹.

وقد حددت أجهزة رئاسة الجمهورية على نحو التالي :

1 - الأمين العام لرئاسة الجمهورية

2 - المستشارون

3 - ديوان رئاسة الجمهورية

4 - الأمين العام للحكومة

بالإضافة إلى المؤسسات الاستشارية التي وردت في الفصل الثالث من الدستور وهي :

1- المجلس الإسلامي الأعلى².

2 - المجلس الأعلى للأمن³.

3 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان⁴.

4- المجلس الأعلى لشباب⁵.

5 - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد⁶.

6 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي⁷.

7 - المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيا⁸.

¹ - منيرة بلوغي، المرجع السابق، ص 270

² - أنظر المادتين 195-196 من التعديل الدستوري 2016

³ - أنظر المادة 197 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - أنظر المادتين 198-199 من التعديل الدستوري 2016

⁵ - أنظر المادتين 200 -201 من التعديل الدستوري 2016

⁶ - أنظر المادتين 202 -203 من التعديل الدستوري 2016

⁷ - أنظر المادتين 204 -205 من التعديل الدستوري 2016

⁸ - أنظر المادتين 206 -207 من التعديل الدستوري 2016

المبحث الثاني

صلاحيات الوزير الأول و مسؤولياته

تعرضت السلطة التنفيذية لتعديلات جوهرية، حيث ألغي منصب رئيس الحكومة و استبدل بمنصب الوزير الأول¹، حيث أن الوزير الأول لم يعد رئيسا للحكومة و إنما أول وزير في حكومة يرأسها رئيس الجمهورية²، وهذه التسمية تحسم نهائيا طبيعة السلطة التنفيذية في النظام الجزائري، الذي كان يصف السلطة التنفيذية بالثنائية أو الإزدواجية، و بما أن السلطة أصبحت تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية، سواء من حيث تعيين أعضائها و انهاء مهامهم، أو من حيث البرامج التي تقررها و تنفذها .

فالوزير الأول بالرغم من قلة الصلاحيات التي يمارسها إلا أن المسؤولية التي يتحملها تتصف بالإزدواجية، مسؤولية أمام رئيس الجمهورية، و مسؤولية أمام البرلمان³، وسنتعالج هذا المبحث من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول : صلاحيات الوزير الأول

المطلب الثاني : مسؤوليات الوزير الأول .

¹ - سعيد بوشعير، المرجع السابق ، ص 420

² - محمد بورايو، المرجع السابق ، ص 206

³ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 140

المطلب الأول

صلاحيات الوزير الأول

باعتباره مساعد رئيس الجمهورية و منسق عمل الحكومة يتمتع الوزير الأول بمجموعة من الصلاحيات أوكلتها إياه صراحة أحكام مختلفة في الدستور¹.

نصت المادة 97 من التعديل الدستوري 2016 " وينفذ الوزير الأول و ينسق مخطط العمل الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني "

و جاء في المادة 99 من التعديل الدستوري 2016 " يمارس الوزير الأول، زيادة على السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى من الدستور الصلاحيات الآتية :

1 يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية،

2 يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات،

3 يرأس اجتماعات الحكومة،

4 يوقع المراسيم التنفيذية،

5 يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، ودون المساس بأحكام المادتين 91 و 92 السابقتي الذكر،

6 يسهر على حسن سير الإدارة العمومية ."

كما ورد في نص المادة 143 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016 " يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول."

1 - توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة : أسند الدستور للوزير الأول بموجب

المادة 99 فقرة 1 " يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية "، بعد تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية كما جاء في نص المادة 93 من التعديل الدستوري

¹ - نسرين ترفاس، الوزير الأول في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة غير منشورة، 2013-2014، ص52.

2016 وبهذا التعيين يحدد قطاع الذي سيتأمله كل وزير، و بالتالي لا يكون أمامه إلا توزيع الصلاحيات شكليا¹.

2 - تنفيذ القوانين و التنظيمات: خول الدستور للوزير الأول صلاحية السهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات بمقتضى المادة 99 فقرة 2 " يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات " .

وينقسم المجال التنظيمي إلى مجال يسمى بالمجال التنظيمي المستقل و الآخر يسمى بالمجال التنظيمي لتنفيذ القوانين، وهذا الأخير هو الذي يعود للوزير الأول، كما هو مبين في أحكام الفقرة الثانية من المادة 143 من التعديل الدستوري 2016 " يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول"² .

و يتولى الوزير الأول إصدار المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية عليها و يفوض الوزراء في اتخاذ قرارات سواء كانت مشتركة أو فردية ذات الصبغة العامة، وكل ذلك تسبقه عدة تدابير تتخذ في اجتماع الحكومة أو اجتماع مجلس الوزراء، وفي المقابل هو محروم من ممارسة أي سلطة تنظيمية مستقلة³ .

3- رئاسة اجتماعات الحكومة: تعتبر هذه الصلاحية مؤشرا عن هجر النظام السياسي نظام ازدواجية السلطة التنفيذية، وذلك بإلغاء مؤسسة مجلس الحكومة الذي كان يرأسه رئيس الحكومة، ويضم جميع أعضاء الحكومة باستثناء وزير الدفاع إذا كان رئيس الجمهورية، و يمتاز بانتظام أعماله حيث يعقد أسبوعيا قبل تعديل الدستور لسنة 2008 .

ليأتي التعديل الدستوري 2008 ويلغي معه مجلس الحكومة في الفقرة 6 من المادة 77 من الدستور، وعزز ذلك في التعديل الدستوري 2016 ليؤكد أن الوزير الأول هو منسق

¹ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 436

² - سعاد رابح، المرجع السابق، ص 37

³ - ترفاس نسرين، المرجع السابق، ص 67

عمل الحكومة و ليس رئيسها، و بالتالي لا يمارس السلطة السياسية و حتى التسلسلية على الوزراء لطبيعة وظيفيته التنسيقية بين أعضاء الحكومة و الرئيس .

إن اجتماعات الحكومة تتم على مستواها دراسة مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي و كذلك دراسة نشاطات مختلف القطاعات الوزارية تتمخض عنها قرارات و توجيهات لعرضها في مجلس الوزراء. فنصت المادة 93 فقرة 3 " تعد الحكومة مخطط عملها وتعرضه في مجلس الوزراء " .

4 - توقيع المراسيم التنفيذية : خول الدستور بموجب نص المادة 99 فقرة 4 من التعديل الدستوري 2016 مهمة التوقيع على المراسيم التنفيذية " يوقع المراسيم التنفيذية... " وهذا يعني أن كل المراسيم التي يوقعها الوزير الأول تسمى بالمراسيم التنفيذية. يمارس الوزير الأول التنظيم الذي يتعلق بتنفيذ القوانين طبقا للمادة 143 فقرة 2 " يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول " .

وهذا الاختصاص جاء نتيجة لتكليف الوزير الأول بالسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات، ذلك أن بعض النصوص التشريعية أو التنظيمية التي لا يكفي بتنفيذها عن طريق الإصدار أو النشر، بل يتطلب صدور مراسيم أو قرارات تفسيرية للنص أو لجزء منه¹ .

5- التعيين في وظائف الدولة العليا: جاء في نص المادة 99 فقرة 5 " يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، و دون المساس بأحكام المادتين 91 و 92 السابقتي الذكر " دون أن يذكر الوظائف، و نتيجة لسلطة الواسعة لرئيس الجمهورية في مجال التعيين و التي لا قيد لها²، بقيت سلطة الوزير الأول في التعيين مبهمة.

6 - السهر على حسن سير الإدارة العمومية: يقصد بالإدارة العامة أداء وظائف مهينه كتوجيه الخدمات، وهي عندما تقوم بهذه الوظائف تكون تحت سلطة الوزير الأول الذي يسند إليه مهمة تنظيم جهاز الإدارة، و أن يصدر من التعليمات ما يضمن أداء العمل الإداري³

¹ - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 403

² - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 58

³ - سعاد رابح، المرجع السابق، ص 43

ويستمد الوزير الأول هذه الصلاحية من الدستور كما جاء في المادة 99 فقرة 6 " يسهر على حسن سير الإدارة العمومية "، و يتولى الوزير الأول بإصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بتنظيم الإدارات المركزية للوزارات، و كذا تنظيم المصالح الخارجية للوزارات أو ما يعرف بالمديريات التنفيذية، كما تنظم مصالح الوزارة الأولى¹.

فالوزير الأول يسهر على حسن سير الإدارة و ضمان تنسيق نشاطها و تجانسها في إطار ممارسة السلطة الإدارية الأحادية لرئيس الجمهورية باعتباره الضامن لسير المؤسسات، و أن تدخل الوزير الأول يكون باسم رئيس الجمهورية لتنفيذ السياسة الوحيدة لرئيس الجمهورية إذ لا وجود لسياسة خاصة بالوزير الأول².

7 - المبادرة بمشاريع القوانين: تملك الحكومة من خلال الوزير الأول حق المبادرة بالقوانين التي تلتزم بتنفيذ برنامجها من خلال ما تحتاجه من نصوص قانونية و تنظيمية بحيث تتقدم بأي مشروع قانون ينظم أيا من مجالات اختصاصاتها الدستورية ليس فقط من خلال الأحكام المنظمة للسلطة التنفيذية، و لكن أيضا من خلال الأحكام الدستورية المتعلقة بالسلطة التشريعية³، و نصت المادة 136 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016 " لكل من الوزير الأول و النواب و أعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين "، يعرض المشروع المقدم من قبل الوزير الأول على مجلس الوزراء، بعد عرضه على مجلس الدولة لإبداء رأيه، وهو رأي وجوبي حسب الفقرة 3 من المادة 136 من التعديل الدستوري 2016، فإذا حاز القانون على موافقة مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يُوَدَّعه الوزير الأول حسب الحالة في مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة⁴، إلا ما ستثني بنص⁵،

¹ - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 60

² - سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 454

³ - محمد بركات، ملاحظات حول: المبادرة بالقوانين وحل البرلمان في دستور 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، الوادي - الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016، ص 212

⁴ - أنظر المادة 136 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2016

⁵ - أنظر المادة 137 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

و تجتمع اللجنة المختصة تحت رئاسة رئيسها أو من ينوبه لمناقشة المشروع، و إدراجه في جدول الأعمال لمناقشته و التصويت عليه .

8 - صلاحيات استشارية: جاءت بعض الحالات في الدستور التي يستشير فيها رئيس الجمهورية الوزير الأول لإبداء رأيه فيها¹ .

- حالة الطوارئ و الحصار: المادة 105 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016 " يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو الحصار لمدة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن و استشارة ... الوزير الأول ... " .

- قبل حل المجلس الشعبي الوطني: حسب أحكام المادة 147 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة ... الوزير الأول " .

9 - إخطار المجلس الدستوري: وفقا لنص المادة 187 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016 "يُخطر المجلس الدستوري رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الأمة أو رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو الوزير الأول"، اعترف المؤسس الدستوري في التعديل الأخير، و لأول مرة للوزير الأول الحق في إخطار لرقابة دستورية القوانين العادية و المعاهدات و التنظيمات، لكن يمكن ملاحظة أن استعمال الوزير الأول لحقه في الإخطار مرهون برئيس الجمهورية² لأن مركز رئيس الحكومة ضعيف أمام رئيس الجمهورية.

10 - تمديد الدورة العادية للبرلمان و دعوة البرلمان لدوره طارئة: أصبح البرلمان في التعديل الدستوري الأخير 2016 يجتمع في دورة عادية واحدة كل سنة مدتها عشرة أشهر على الأقل، وتبدأ في اليوم الثاني من أيام العمل في شهر سبتمبر و هو ما نصت عليه المادة 135 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016 .

¹ - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 68

² - يعيش تمام شوقي، رياض دنش، المرجع السابق، ص 158

و إذا كان جدول الأعمال طويل و أشرفت مدة 10 أشهر عن الانتهاء يمكن للوزير الأول أن يطلب تمديد الدورة العادية لأيام معدودات لغرض الانتهاء من دراسة نقطة في جدول الأعمال، وهذا وفق ما نصت عليه المادة 135 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن الوزير الأول طلب تمديد الدورة العادية لأيام معدودة لغرض الانتهاء من دراسة نقطة في جدول الأعمال " .

يمكن للوزير الأول أن يطلب دعوة البرلمان لعقد دورة غير عادية بمقتضى المادة 135 فقرة 3 و 4 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن أن يجتمع البرلمان في دوره غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية .

و يمكن كذلك أن يجتمع باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من الوزير الأول "...، لكنه لا يقوم بذلك بصفة مباشرة بل يجب توجيه طلب إلى رئيس الجمهورية ليقوم هذا الأخير باستدعاء البرلمان، ومن هذا المنطلق فالموافقة على طلب الوزير الأول تعود لسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية، فإذا وافق هذا الأخير على طلب الوزير الأول يصدر مرسوم رئاسي¹ لانعقاد البرلمان في دورة غير عادية ويتم فيها تحديد جدول أعمال الدورة¹

11 - طلب اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء: عند حصول خلاف بين الغرفتين بشأن مشروع قانون يمنح الدستور²، الوزير الأول (ممثل السلطة التنفيذية) حق طلب تشكيل و اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء من الغرفتين في غضون 15 يوما كحد أقصى³ ولا بد أن تصل إلى حل هذا الخلاف في غضون 15 يوما .

ثم تحيل الحكومة النص على الغرفتين على حدة للمصادقة عليه، و لا يجوز لأي منهما تغيير أو تعديل في النص المعد من طرف اللجنة إلا بموافقة الحكومة .

¹ - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 72

² - أنظر المادة 138 من التعديل الدستوري 2016

³ - محمد بركات، المرجع السابق، ص 214

و ليتمكن الوزير الأول من أداء مهامه و صلاحياته لابد له من هياكل وأجهزة إدارية لتمكينه من القيام بأعماله ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 09-63 المؤرخ في 07 فبراير 2009 مهام ديوان الوزير الأول و تنظيمه¹.

¹ - نسرین ترفاس، المرجع السابق، ص 45

المطلب الثاني

مسؤوليات الوزير الأول

أصبح رئيس الجمهورية ينفرد بصلاحيات تعيين الطاقم الحكومي بنفسه و بشكل مباشر، وذلك بموجب ما يصدره من مراسيم رئاسية في هذا الصدد، بعد استشارة الوزير الأول، وهي استشارة غير إلزامية، و جاء هذا في التعديل الدستوري لسنة 2008، و كذلك التعديل الدستوري سنة 2016، و جُردَ الوزير الأول من حق الاقتراح الذي كان يتمتع به في ظل دستور 1996 مما ترتب عليه تبعية الحكومة لرئيس الجمهورية و تحملها المسؤولية السياسية على مستويين¹، المستوى الأول و مسؤوليته أمام رئيس الجمهورية الذي يملك سلطة التعيين و إنهاء المهام و بتالي يملك سلطة المحاسبة، و المستوى الثاني مسؤوليتها أمام البرلمان في عرض الوزير الأول لمخطط عمل الحكومة أو عند تقديم بيان السياسة العامة للمناقشة و ما يترتب عليه من إيداع ملتمس الرقابة من طرف النواب، أو طرح مسألة الثقة من طرف الوزير الأول .

و كذلك مسؤوليته الجنائية عن الجنايات و الجنح التي يرتكبها أثناء أداء مهامه. إن هذه الوضعية تصعب من مهمة الوزير الأول الذي على الرغم من أنه يتحمل كامل المسؤولية إلا أنه لا يتمتع بكامل السلطة².

و سنعالج هذا المطلب في فرعين :

الفرع الأول : المسؤولية السياسية للوزير الأول

الفرع الثاني : المسؤولية الجنائية للوزير الأول

¹ - عبد الجليل مفتاح، شوقي يعيش تام، "المسؤولية للسلطة في النظام الدستوري الجزائري (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 09 ، الوادي - الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، جوان 2014، ص 100

² - محمد مهاد بن قادة ، مبدأ الإزدواجية في السلطتين التنفيذية و التشريعية ضرورة أم تقليد، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، أفريل 2012، ص 63

الفرع الأول

المسؤولية السياسية للوزير الأول

بعد تبني المؤسس الدستوري أحادية السلطة التنفيذية، و جرد رئيس الحكومة من كل صلاحيته الدستورية، و أصبح أول وزير في حكومة الرئيس، عندها ظهرت اختلال قاعدة، أينما توجد السلطة توجد المسؤولية، وبذلك أصبح الوزير الأول مسؤولاً مسؤولية مزدوجة و أصبح بين مطرقة رئيس الجمهورية و سندان البرلمان

أولاً- المسؤولية السياسية للوزير الأول أمام رئيس الجمهورية

إن المسؤولية رئيس الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية هي مسؤولية دائمة و غير مشروطة تعود لسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية، حيث لا يحتاج إلى أي شرط زمني أو إجرائي حيث يقوم رئيس الجمهورية بإمضاء مرسوم رئاسي، وله السلطة المطلقة في إقالة الوزير الأول متى شاء .

إن مسألة وجود أغلبية برلمانية لا يمكنها التأثير في حق إقالة الوزير الأول، لأن رأيها في تعيينه استشاري¹، وهو غير ملزم لرئيس الجمهورية .

إن الدستور عزز انفرادية رئيس الجمهورية بسلطة التنفيذية ورئاستها، وهذا ما يؤدي إلى إضمحلال سلطات الوزير الأول، لأنه أصبح أول وزير في حكومة الرئيس² .

ثانياً - المسؤولية السياسية للوزير الأول أمام البرلمان

بعد تعيين الوزير الأول و أعضاء الحكومة، ينسق الوزير الأول عمل الحكومة التي تعد مخطط عملها و تعرضه على مجلس الوزراء، و لابد أن يوافق رئيس الجمهورية على مخطط عمل الحكومة، و هو تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بصفة ضمنية بعدد التعديل الدستوري 2016، بعدما كان تنفيلاً صريحاً في التعديل الدستوري 2008³ .

¹ - أنظر المادة 91 فقرة 5 من التعديل الدستوري 2016

² - محمد مهاد بن قادة، المرجع السابق، ص 65

³ - أنظر المادة 79 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2008

1 - تقديم مخطط عمل الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني: بعد عرض مخطط عمل الحكومة على مجلس الوزراء، يُقدم مخطط العمل للمجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه¹، و يترتب على ذلك فتح مناقشة عامة يجريها نواب المجلس، و على ضوءها يمكن للوزير الأول أن يكيف مخطط عمل الحكومة بعد تشاور مع رئيس الجمهورية²، و في حالة عدم المصادقة على مخطط العمل تقدم الحكومة بواسطة الوزير الأول استقالته إلى رئيس الجمهورية³، هنا الوجه الحقيقي لتحريك المسؤولية السياسية للوزير الأول، هو إلزامه بتقديم استقالته لرئيس الجمهورية .

يعين رئيس الجمهورية من جديد وزيراً أولاً حسب الكيفيات نفسها، و في حالة عدم مصادقة المجلس على مخطط عمل الحكومة الثانية، فيُحل المجلس الشعبي الوطني وجوباً و تستمر الحكومة القائمة في تسيير شؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني و ذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر⁴ .

ومن هنا نجد أن المجلس الشعبي الوطني مقيد في مصادقته على مخطط عمل الحكومة، إذ أن النواب يخشون فقدان مناصبهم، مما يدفعهم إلى عدم المجازفة برفض مخطط عمل الحكومة المعروض عليهم⁵ .

يمكن للوزير الأول أن يقدم عرضاً عن مخطط عمل الحكومة لمجلس الأمة الذي يمكنه أن يصدر لائحة و لم ينص الدستور على الأثر المترتب عن هذه اللائحة التي يعبر فيها مجلس الأمة عن رأيه⁶، و ليست ملزمة للوزير الأول و لا تؤثر عن سياسته .

¹ - أنظر المادة 94 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

² - عبد الجليل مفتاح و شوقي يعيش تمام، المرجع السابق، ص 101

³ - أنظر المادة 95 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - أنظر المادة 96 من التعديل الدستوري 2016

⁵ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 145

⁶ - أنظر المادة 94 فقرة 3 و 4 من التعديل الدستوري 2016

2 - بيان السياسة العامة : تُلزم الحكومة وجوباً أن تقدم كل سنة إلى المجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة، تعقبه مناقشة لعمل و أداء الحكومة لمعرفة مدى تنفيذ برنامجها الذي يعكسه مخطط العمل الذي وافق عليه البرلمان لدى تقديمه من طرف الحكومة بعد تعيينها¹ .

الفرق بين مناقشة مخطط عمل الحكومة و بيان السياسة العامة، الأول هو رقابة قبيلة يمارسها البرلمان و الثانية هي رقابة بعدية كونها تأتي عقب تنفيذ البرنامج² .

أجاز الدستور للحكومة تقديم بيان عن السياسة العامة أمام مجلس الأمة، إلا أن تحريك المسؤولية السياسية يبقى مقتصر على أعضاء المجلس الشعبي الوطني و لقد خول الدستور للنواب في حالة عدم رضاهم عن بيان الحكومة اقتراح اللائحة أو ملتمس الرقابة و طلب التصويت، بعد اختتام مناقشة بيان السياسة العامة .

أ - اللائحة: هي بمثابة إنذار يوجه للحكومة من طرف النواب خلال 72 ساعة المالية للاختتام المناقشة الخاصة بالبيان³، كما يجب أن يوقع إقتراح اللائحة 20 نائباً على الأقل ليكون مقبولا . ولا يجوز للنائب و لا عضو مجلس الأمة توقيع أكثر من اقتراح اللائحة.

و في الواقع أن اللائحة المصادق عليها قد تتطوي إما على تأييد الحكومة، أو توجيه لوم و انتقاد عن كيفية أدائها لمهامها، وفي الحالتين الأخيرتين لا يوجد هناك أي جزاء قانوني⁴

ب - ملتمس الرقابة: يمكن أن تتوج مناقشة بيان السياسة العامة بإيداع ملتمس الرقابة يؤدي إلى سحب الثقة بشكل نهائي⁵، طبقاً لأحكام المواد 153 و 154 و 155.

¹ - أنظر المادة 98 من التعديل الدستوري 2016

² - عبد الجليل مفتاح و شوقي تمام يعيش، المرجع السابق، ص 102

³ - أنظر المادة 98 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - محمد هامل، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، المرجع السابق، ص 106

⁵ - أنظر المادة 98 فقرة 4 من التعديل الدستوري 2016

و كذا المواد من 57 إلى 61 من القانون العضوي 02/99 و تعرف لائحة ملتمس الرقابة بلائحة اللوم مؤادها حصر المسؤولية و تحديدها، وبتالي يمكن أن يترتب على العودة إليها أن تؤدي إلى العزل الجماعي لأعضاء الحكومة دون أن يمتد هذا الأثر إلى المجلس الشعبي الوطني¹.

و يعد إيداع ملتمس الرقابة أشد خطورة من اللائحة، فمتى توافرت شروطه و تحققت عمليا يترتب عليه استقالة الحكومة، ولهذا شدد الدستور على شروطه، و يلاحظ أنه من صعوبة تحقيقها، هذا إن لم نقل يستحيل ذلك، ما جعل البعض يعلق على ملتمس الرقابة بأنه فكرة ولدت ميتة .

والجدير بالذكر أنه منذ استحداث حق النواب في التقدم بملتمس الرقابة لم تشهد الحياة البرلمانية ممارسة هذا الحق سوى مرة واحدة كانت سنة 1990 بمبادرة من النائب السابق " عبد القادر شرا" ضد حكومة مولود حمروش و لم يوقع عليه أي نائب آخر².

ج - طلب التصويت بالثقة: يمكن للحكومة ممثلة في شخص الوزير الأول أن تطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة³، و هذا لدعم مركزها السياسي و تقويته لمواجهة التشكيلات السياسية المعارضة لها داخل البرلمان أو عند عرض بيان السياسة العامة⁴.

يسجل التصويت بالثقة في جدول أعمال المجلس الشعبي الوطني لفائدة الحكومة، وتُجرى مناقشة محدودة حيث تأخذ تشرح فيها الحكومة مبررات طلبها، ثم تُمنح الكلمة لنائبين من المجلس أحدهما مؤيد لمنح الثقة للحكومة و الآخر معارض لذلك و يصادق المجلس الشعبي الوطني على منح الثقة للحكومة بالأغلبية البسيطة من أصوات النواب⁵.

¹ - رياض دنش، المرجع السابق، ص 84

² - نريمان مكناش، المرجع السابق، ص 160

³ - أنظر المادة 98 الفقرة 5 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - عبد الجليل مفتاح، شوقي يعيش تمام، المرجع السابق، ص 104

⁵ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 146

وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة¹، يقدم الوزير الأول استقالة حكومته، و عندها يمكن لرئيس الجمهورية قبول الاستقالة، أو حل البرلمان، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة و رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس المجلس الدستوري، و الوزير الأول²، و تجري هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة أشهر .

وبالرجوع إلى الدستور نجده قد نص على وسائل رقابة أخرى على الحكومة لكن لا تؤدي إلى تقرير المسؤولية بصورة مباشرة و هي :

1 - الأسئلة: يعد السؤال إحدى الآليات الرقابية المنظمة دستوريا، وهو وسيلة إعلامية رقابية للنواب حول تصرفات الحكومة وهي على حد تعريف الفقيه بيردو: "ذلك التصرف الذي بموجبه يطلب نائب من وزير توضيحات حول نقطة معينة"، وعليه فالسؤال هو تقصي عضو البرلمان من وزير مختص أو من الوزير الأول عن حقيقة أمر معين خاص بأعمال الوزارة أو الحكومة ككل لوحظت خلال أدائه لمهامه النيابية³

وقد عرف النظام الدستوري الجزائري السؤال كآلية للرقابة على أعمال الحكومة منذ دستور 1963، و تنقسم الأسئلة إلى نوعين شفوية أو كتابية⁴، توجه إلى أي عضو في الحكومة. فالبنسبة للأسئلة الشفوية تتم الإجابة في أجل ثلاثين يوما، يعقد كل من المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة بالتداول جلسة أسبوعية تخصص لأجوبة الحكومة عن الأسئلة الشفوية للنواب، و أعضاء مجلس الأمة⁵، و بنفس الطريقة توجه الأسئلة الكتابية من قبل أي نائب إلى عضو في الحكومة و تقدم إلى رئيس المجلس الذي يبلغه

1 - أنظر المادة 98 فقرة 6 من التعديل الدستوري 2016

2 - أنظر المادة 147 من التعديل الدستوري 2016

3 - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 116

4 - أنظر المادة 152 من التعديل الدستوري 2016

5 - أنظر المادة 152 فقرة 3 و 4 من التعديل الدستوري 2016

للحكومة فوراً و تسجل هذه لأسئلة في الجداول الخاصة، حيث تلتزم الحكومة بالإجابة كتابياً على السؤال¹ في ظرف 30 يوماً².

2 - الاستجواب: هذا الحق مخول لأعضاء الغرفتين، وهو أخطر حقوق البرلمان في مواجهة الحكومة لأنه يُمكن النواب من مطالبة الحكومة بتوضيح و شرح أسباب تصرفها في قضية من قضايا الساعة³، ويكون الجواب خلال أجل أقصاه ثلاثون يوماً .

يجب أن يرتبط الاستجواب البرلماني بإحدى قضايا الساعة وحسب بعض الشراح فإن الموضوع الذي يمكن اعتباره من قضايا الساعة هو كل قضية تكون موضوع انشغالات آنية، وتكون كذلك قد تناولتها الصحافة الوطنية بشكل واسع، ولعل أبرز مثال هنا قضية عدم اعتماد حزب الجبهة الديمقراطية و حركة الوفاء و العدل سنة 2000 والتي شغلت حينذاك السياسية و الإعلامية وكانت موضوع استجواب وجه للحكومة الجزائرية⁴

3 - إنشاء لجان التحقيق: هي وسيلة رقابية متعددة الأطراف، و تمارسه لجنة مؤلفه من عدد معين من أعضاء البرلمان للكشف عما وقع في نطاق الجهاز الحكومي من مخالفات و تجاوزات، و لأهمية هذه الآلية الرقابية أصبح عليها المشرع الدستوري الجزائري صفة الدستورية⁵، بنص المادة 180 من التعديل الدستوري 2016 " يمكن كل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصاتها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة .

لا يمكن إنشاء لجنة تحقيق بخصوص وقائع تكون محل إجراء قضائي " .

¹ - أنظر المادة 152 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016

² - بدر الدين شبل و شهيرة بولحية، "العلاقة الوظيفية الرقابية على ضوء مبدأ الشرعية الدستورية و الممارسة"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 04، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مارس 2008، ص 282

³ - أنظر المادة 151 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، المرجع السابق، ص 89

⁵ - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 127

ينتهي عمل اللجنة في المدة التي يحددها المجلس بإيداع تقرير يتضمن حصيلة ما توصلت إليه في بحثها وتحقيقاتها و تعرضه على المجلس، لا يناقش محتوى التقرير و لا تنتج أي آثار سياسية سوى مسألة نشر التقرير التي تناقش، و ترك فيها القانون المنظم لعمل المجلسين الحرية لنواب في نشره كليا أو جزء منه، وتستشار الحكومة بشأن نشر التقرير¹.

4 - طرح موضوع عام للمناقشة : يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين²، إن المشرع حصر موضوع النقاش إلا في السياسة الخارجية فقط، وهي وسيلة رقابية ضعيفة من حيث الأثر تقتصر نتيجة النقاش في لائحة تبلغ إلى رئيس الجمهورية³.

الفرع الثاني

المسؤولية الجنائية للوزير الأول

تنص المادة 177 من التعديل الدستوري 2016 " تؤسس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، و الوزير الأول عن الجنايات و الجنح التي يرتكبها بمناسبة تأديتهما مهامها. يحدد قانون عضوي تشكيلة المحكمة العليا للدولة و تنظيمها و سيرها و كذلك الإجراءات المطبقة "

وعليه نجد الوزير الأول يكون الوزير الأول مسؤولا جنائيا عن الجنايات و الجنح التي يرتكبها أثناء أداء مهامه⁴، غير أن الغموض بقي سائدا حول كيفية محاكمته و إجراءات المحاكمة، باعتبار أن القانون الخاص بتشكيل و تنظيم المحكمة العليا للدولة و الخاصة بمحاكمته لم ير النور لغاية الآن⁵، إذن تبقى هذه المادة الدستورية جامدة و غير مفعلة، وكأنها ولدت شبه ميتة .

¹ - رياض دنش، المرجع السابق، ص 84

² - أنظر المادة 148 فقرة 1 من التعديل الدستوري 2016

³ - أنظر المادة 148 فقرة 2 من التعديل الدستوري 2016

⁴ - نسرين ترفاس، المرجع السابق، ص 150

⁵ - محمد فقير، المرجع السابق، ص 149

الخاتمة

إن محاولتنا الإجابة عن إشكالية الدراسة و التي مكنتنا من الوصول إلى جملة من النتائج أهمها :

1 - رئيس الجمهورية الذي هو أعلى سلطة في الهرم الإداري و هو رئيس السلطة التنفيذية الذي ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وجاء ذلك في نص المادة 85 من التعديل الدستوري 2016، و لأهمية هذا المنصب حدد الدستور شروط الواجب توفرها في المترشح لهذا المنصب و جاءت في نص المادة 87 من التعديل الدستوري 2016 و التي هي شروط مشددة و عززها المؤسس الدستوري في التعديل الأخير بشرط الإقامة لمدة 10 سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح في الجزائر.

2 - نص القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 139 عن الوثائق المكونة لملف الترشح وبعد إجراء الانتخابات يفوز أحد المرشحين بالأغلبية في دور الأول، أو يجرى دور ثان.

يؤدي الفائز اليمين الدستورية و يباشر عهده الرئاسية، التي تراجع فيها المؤسس الدستوري وعدلها في تعديل 2016 في مادة 88 منه خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة، بهذا يرسخ فكرة التداول على السلطة، وعزز ذلك بأن جعلها من المحظورات التي لا يمكن أن يمسه أي تعديل دستوري في مادو 212 الفقرة 8 من التعديل الدستوري 2016.

3 - إن الحكومة باعتبارها القطب الثاني من السلطة التنفيذية، التي شهدت تعديلات عدة منذ دستور 1963 إلى آخر تعديل 2016 وعدلت صلاحياتها بعد أن كانت الجزائر تأخذ بمبدأ الازدواجية في دستور 1988 و دستور 1996، ثم عدل الدستور سنة 2008 و تغيرت تسمية رئيس الحكومة إلى الوزير الأول و حافظ على نفس التسمية في

التعديل الأخير 2016 و أفرغ من كل الصلاحيات الدستورية، و أصبح مجرد منسق عمل الحكومة أي عبارة عن سكرتير، لرئيس الجمهورية حرية اختياره في التعيين و لا يتقيد بأي شيء إلا باستشارة البرلمان استشارة صورية له حرية الرأي في الأخذ بها من عدمها، كما له حرية التعيين له حرية العزل، وكذلك بنسبة لأعضاء الحكومة، فالوزير الأول يستشار فقط في تعيينهم و لرئيس الجمهورية كامل الحرية بالأخذ بهذه الاستشارة.

4 - إن وضعية رئيس الجمهورية بتمتع بصلاحيات واسعة جدا و قوية ولا يقف أمامها أي مؤسسة دستورية أخرى، و استمد ذلك من آلية انتخابه من الشعب أي أنه يساوي مع البرلمان أو يفوقه في سلطته الشعبية، بذلك يكون هو الفاعل الأصلي و المتحكم في جميع دواليب الدولة في الوظيفة التنفيذية وهو الممارس الحقيقي لها .
و تتوسع هذه الصلاحيات في الظروف الاستثنائية، و تبقى المؤسسات أخرى هيئات استشارة فقط لا إلزام لرئيس الجمهورية بأن يأخذ برأيها .

5 - إن مركز رئيس الجمهورية في السلطة و احتكاره للسلطة التنفيذية تطرح بدون شك المسؤولية السياسية، إلا أن الدستور أعف رئيس الجمهورية من المسؤولية السياسية، و أقر إلا المسؤولية الجنائية في المادة 177 من التعديل الدستوري 2016 عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، و لم يعرف ما هي الخيانة العظمى، لم يصدر القانون الخاص بالمحكمة العليا و لن يصدر .

6 - باعتبار الوزير الأول مساعد لرئيس الجمهورية و منسق عمل الحكومة أوكل له الدستور صلاحيات جاءت في نص المادة 97 و 99 من التعديل الدستوري، و نصت المادة 143 الفقرة 2 على أن تطبيق القوانين يندرج في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول، ومنح الدستور في تعديله الأخير صلاحية إخطار المجلس الدستوري جاء في نص المادة 187 فقرة 1 .

7 - إن الأعمال التي تدخل في اختصاص الوزير الأول لا تقارن أمام اختصاصات رئيس الجمهورية، إلا أنه يتحمل المسؤولية السياسية المزدوجة أمام رئيس الجمهورية التي تربطه به علاقة دائمة ومستمرة تتجسد أساساً من خلال الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء، حيث أن السلطة التي يمارسها الرئيس على الوزير الأول و نشاطه و مخططات عمله تخضع بشكل مستمر إلى إرادته .

و مسؤوليته أمام البرلمان و تفعيل آليات الرقابة على مخطط عمل الحكومة الذي يعرضه على المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه وفق المادة 94 من التعديل الدستوري 2016، و زيادة على ذلك فإن الوزير الأول مسؤول جنائياً عن الجنايات و الجنح التي يرتكبها خلال أداء عمله .

قائمة المراجع

أولا : النصوص القانونية

أ- الدساتير

01 - دستور 1963

02 - دستور 1976

03 - دستور 1989

04 - دستور 1996

ب- القوانين العضوية

01- القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق لـ 1999/03/08 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما و بين الحكومة، منشور في جريدة الرسمية، عدد15، الصادرة في 1999/03/09.

02 - القانون العضوي رقم 08-19 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1429 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2008، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، منشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 63 صادرة بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008

03 - القانون العضوي رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، منشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 14 صادرة بتاريخ 07 مارس سنة 2016 .

04 - القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1937 الموافق لـ 05 غشت سنة 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، منشور في جريدة الرسمية عدد رقم 50 صادرة بتاريخ 28 غشت سنة 2016 .

ثانيا: المقالات

- 01 - وردة بلجاني، المسؤولية الدستورية لرئيس الدولة في النظامين السياسيين الجزائري والأمريكي مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 10، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2015.
- 02 - عبد العالي حاحة و آمال يعيش تمام، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل تعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، كلية الحقوق و العلوم السياسية الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016.
- 03 - فاروق خلف، حدود ونطاق التشريع بأوامر في التعديل الدستوري 2016/2/07 ، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، الوادي- الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016.
- 04 - عبد الحليم مرزوقي، صالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري الجديد و مبدأ الفصل بين السلطات، مجلة العلوم القانونية و السياسية العدد 14، الوادي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016.
- 05 - شوقي يعيش تمام، رياض دنش، توسيع إخطار المجلس الدستوري و دوره في تطوير نظام الرقابة الدستورية - مقارنة تحليله في ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، الوادي -، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016.
- 06 - محمد بركات، ملاحظات حول: المبادرة بالقوانين وحل البرلمان في دستور 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 14، الوادي - الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، أكتوبر 2016.
- 07 - عبد الجليل مفتاح، شوقي يعيش تمام، المسؤولية للسلطة في النظام الدستوري الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 09، الوادي - الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، جوان 2014.

08 - بدر الدين شبل و شهيرة بولحية، العلاقة الوظيفية الرقابية على ضوء مبدأ الشرعية الدستورية و الممارسة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 04، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مارس 2008.

ثالثا : الرسائل الجامعية

أ - أطروحات الدكتوراه

01 - مياسة بلطرش، تنظيم العهدة الرئاسية في الأنظمة الدستورية المقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة - مذكرة غير منشورة، 2011-2012

02 - محمد أومايوف، عن الطبيعة الرئاسيوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، مذكرة غير منشورة، 2013 .

03 - محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعى أبو بكر بلقايد-تلمسان-، مذكرة غير منشورة، 2011-2012 .

04 - محمد بورايو، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، مذكرة غير منشورة، جوان 2012.

05 - محمد فقير، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري و المصري - دراسة مقارنة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، فرع قانون عام، تخصص إدارة و مالية، كلية الحقوق -بودواو، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مذكرة غير منشورة، بدون سنة .

ب - مذكرات الماجستير

- 01 - سعاد رابح، المركز القانوني لرئيس الحكومة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-، مذكرة غير منشورة، 2007-2008
- 02 - منيره بلوغي، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر بعد التعديل الدستوري 2016 و أثره على النظام السياسي، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع : القانون العام تخصص: قانون دستوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مذكرة، غير منشورة، 2013-2014.
- 03 - نريمان مكانش، السلطة التنفيذية في دساتير بعض الدول المغاربية (الجزائر - تونس - المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق-سعدين حمدين-،مدرسة الدكتوراه:فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2014-2015 .
- 04 - رياض دنش، السلطة التنفيذية في ظل دستور 1996 في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة، مذكرة غير منشورة، 2004/2005.
- 05 - نسرين ترفاس، الوزير الأول في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة غير منشورة، 2013-2014 .
- 06 - محمد مهاد بن قادة، مبدأ الازدواجية في السلطتين التنفيذية و التشريعية ضرورة أم تقليد، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، أفريل 2012 .
- 07 - قديم كيواني، السلطة التنظيمية في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008، بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون مؤسسات، كلية الحقوق1، جامعة الجزائر، 2011-2012 .

رابعاً : الكتب

- 01- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليله لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ج3، 2013.
- 02 - سعاد بن سريّة، مركز رئيس الجمهورية في تعديل 2008، دار بلقيس ، بدون ذكر رقم الطبعة، 2010
- 03 - عبد الله بوقفه، السلطة التنفيذية بين التعسف و القيد- (دراسة مقارنة تاريخية- قانونية-سياسية)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ، ط1 ، 2006 .
- 04 - _____، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة العلاقة بين البرلمان و الهيئة التنفيذية)، دار هومة، الجزائر، ط1، 2009 .
- 05 - مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، بدون ذكر رقم الطبعة، 2007 .
- 06 - محمد هاملي، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري - دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي -، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر رقم طبعة، 2014 .

خامساً: المحاضرات

- 01 - محمد نعروره، قانون الانتخابات، محاضرات أُلقيت على طلبة السنة ثانية ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2016-2017

الفهرس

01	المقدمة
07	الفصل الأول : ثنائية السلطة التنفيذية
08	المبحث الأول : رئيس الجمهورية
09	المطلب الأول : شروط ترشح انتخاب رئيس الجمهورية
09	الفرع الأول : شروط الترشح
16	الفرع الثاني : انتخاب رئيس الجمهورية
19	المطلب الثاني : العهدة الرئاسية
19	الفرع الأول : مدة العهدة الرئاسية
20	الفرع الثاني : انتهاء المدة الرئاسية
24	المبحث الثاني : الحكومة
25	المطلب الأول : تعيين الوزير الأول و إنهاء مهامه
25	الفرع الأول : تعيين الوزير الأول
27	الفرع الثاني : إنهاء مهام الوزير الأول
30	المطلب الثاني : تعيين أعضاء الحكومة و إنهاء مهامهم
30	الفرع الأول : تعيين أعضاء الحكومة
31	الفرع الثاني : إنهاء مهام أعضاء الحكومة
33	الفصل الثاني : صلاحيات السلطة التنفيذية
34	المبحث الأول : صلاحيات رئيس الجمهورية
35	المطلب الأول : صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف العادية
47	المطلب الثاني : صلاحيات رئيس الجمهورية في الظروف الغير عادية
55	المبحث الثاني : صلاحيات الوزير الأول و مسؤوليته
56	المطلب الأول : صلاحيات الوزير الأول
63	المطلب الثاني : مسؤوليات الوزير الأول

64	الفرع الأول : المسؤولية السياسية للوزير الأول
70	الفرع الثاني : المسؤولية الجنائية للوزير الأول
71	الخاتمة
74	قائمة المراجع
79	الفهرس